الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

www.mof.gov.ae
التقرير السنوي لوزارة المالية 2015

تمويل الابتكار...والابتكار في التمويل:
ثقافة الابداع والانجاز

التقرير السنوي
2015

MOFUAE

UAEMinistryofFinance

MOFUAE

MOFUAE

MOF UAE

MOF UAE

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«خلق الثروات المستدامة للأجيال القادمة، سيعتمد على العلم والمعرفة والتقنية والابتكار، وسياسة العلوم والتكنولوجيا التي نعتمدها اليوم، هي نقطة تحول رئيسة في مسيرتنا التنموية»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

«الابتكار هو سر تجدد الحياة وتقدم البشرية، وهو رهاننا في الإمارات على استمرارية تطورنا وتقدمنا وتجديد مسيرتنا، إننا في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء كوادر وقيادات متخصصة في الابتكار لضمان استدامة نجاحاتنا»

الفهرس

كلمات

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية 16
معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية 18
سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية 20

نبذة عن المالية

الهيكل التنظيمي 24
المهام والاختصاصات 25
المجالس واللجان القيادية: 26
المجالس واللجان الخارجية 26
المجالس واللجان الداخلية 28

آراء ووجهات نظر

معالي مبارك راشد المنصوري محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 32

الفصل الأول: الابتكار

الابتكار في وزارة المالية 36
صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار 41
إدارة الموازنة الاتحادية 43
دبلوم الابتكار الحكومي 44
خطة الابتكار 44
الخدمات الذكية 48
التحول الإلكتروني والذكي 49
أبرز الخدمات الالكترونية لوزارة المالية 2016 50
أبرز الخدمات الذكية لوزارة المالية 2016 51
تطبيق وزارة المالية للهواتف الذكية 53
تطبيق وزارة المالية للساعات الذكية 54

آراء ووجهات نظر

سعادة عبدالرحمن صالح آل صالح، المدير العام لدائرة المالية بحكومة دبي 56

الفصل الثاني: الاستراتيجية

الرؤية والرسالة والقيم 60
ملخص الأداء حسب الأهداف الاستراتيجية 61
الهدف الأول: تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية 62
الهدف الثاني: رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة 68
الهدف الثالث: رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها 82

الفهرس

الهدف الرابع: تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية 92

الهدف الخامس: تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي 102

آراء ووجهات نظر

الدكتور حافظ غانم، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 116

الفصل الثالث: الريادة والتنافسية

نتائج تقارير التنافسية في المجال المالي 120

شهادات وجوائز 128

النشرات الإلكترونية والاصدارات 132

آراء ووجهات نظر

معالي الدكتور عبدالرحمن الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي 134

الفصل الرابع: الفعاليات والمسؤولية المجتمعية

المسؤولية المجتمعية 138

الفعاليات والأنشطة الداخلية 142

المالية في صور 146

كلمات

سمو الشيخ

حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

استراتيجية الابتكار والحكومة الذكية

كجزء راسخ لا يتجزأ من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، أرست وزارة المالية خطتها الاستراتيجية للابتكار والحكومة الذكية، لتشكل طريق واضح المعالم للأعوام 2017-2021، بحيث تساهم في تحقيق السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي اعتمدت بمباركة كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، وتشكل دعامة أساسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله".

وجاءت الخطة الاستراتيجية كاستجابة مبكرة من وزارة المالية لدعم هاتين المبادرتين، حيث نسعى من خلال إطلاق هذه الخطة إلى المساهمة في ارتقاء دولة الإمارات لمصاف الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال الأعوام القادمة. هذا وقد أرسينا الإجراءات اللازمة لتوفير بيئة مؤسسية محفزة للابتكار وداعمة لمبادراته ضمن مختلف قطاعات الوزارة، وخفضنا مصروفات الوزارة بنسبة 1% لصالح دعم مشاريع الابتكار وبرامج التدريب الداخلية بهدف تعزيز وبناء مواردنا البشرية المؤهلة لتمتلك مهارات عالية وقدرات أكثر فعالية تمكنها من الإبداع والابتكار.

وكمقدمة لتحقيق أهداف هذه الخطة، فقد تم إطلاق صندوق محمد بن راشد لتمويل الابتكار، الذي يستند إلى رأسمال يبلغ 2 مليار درهم، وتتولى الوزارة مهمة إدارته وتمويله، توجيه نشاطاته نحو تمويل التقنيات والمنتجات والخدمات الفريدة والحاصلة على ملكية فكرية.

وتكمن المهمة السامية التي سيقوم بها الصندوق؛ في توفير التمويل اللازم للأفراد أو الشركات ممن يمتلكون أفكاراً مبتكرة ويواجهون صعوبات في تمويلها بالاستناد إلى قنوات التمويل التقليدية، وتوفير تسهيلات تمويلية وائتمانية وتنظيمية للمشاريع القائمة التي تحتاج إلى التمويل. وستعمل وزارة المالية على استقبال طلبات التمويل وفرزها وتقييمها لشروط التسهيلات المعتمدة، الأمر الذي سيتيح أمام الوزارة عبر كوادرها البشرية المتميزة؛ المجال لامتلاك دور بارز في تحفيز بيئة الابتكار في الدولة؛ والتأسيس قاعدة صلبة للتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الأفراد.

كلمات

معالي

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

كان عام 2015 بامتياز عاماً للابتكار على مستوى دولة الإمارات، حيث توّجته وزارة المالية بإطلاق صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار، الذي جاء على رأس المبادرات التي اتخذتها الوزارة استجابة لإطلاق السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التي شكلت خارطة طريق لتطبيق 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه بحجم استثمار كلي يفوق 300 مليار درهم.

وبعد ما لاحظته الوزارة من استجابة منقطعة النظير لمختلف مؤسسات الحكومة الاتحادية تجاه اعتماد سياسة الابتكار وتقديم إبداعات تسهم في تطوير خدماتها والارتقاء بتجربة المتعاملين معها، جاء دور الوزارة محورياً في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المبادرات، حيث استطاعت في وقت قياسي خلال العام الماضي من استحداث أبواب جديدة لصرف المتطلبات المالية اللازمة وفق أفضل المعايير وبما يدعم التوجه الحكومي في هذا الشأن.

وانطلاقاً من نهج العمل الاستراتيجي المحكم، فقد اتخذت وزارة المالية من إطلاق صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار؛ ليكون أكبر صندوق لتمويل المشاريع المبتكرة في المنطقة؛ كتحدي وفرصة نجاح جديدين، وحرصت الوزارة عبر ما حددته من آليات لإدارة الصندوق لئن يكون منصة توفر الحلول التمويلية للمبتكرين من مختلف القطاعات والمستويات في الدولة، وتساندهم في تحويل أفكارهم وإبداعاتهم إلى مشاريع مبتكرة؛ تساهم في دعم الاستراتيجية الوطنية للابتكار وتحقيق رؤية الإمارات 2021.

وستوكل وزارة المالية مهمة استعراض طلبات التمويل وتقييمها إلى لجنة متخصصة تضم في عضويتها مجموعة متميزة من الخبراء والمختصين في مجالات المشاريع المبتكرة وتمويلها على المستويين المحلي والدولي، بحيث تكون اللجنة حريصة على تحقيق الهدف الأساسي لإنشاء الصندوق والمتمثل في دعم المبتكرين في جميع أنحاء الدولة لتجاوز الفجوة التمويلية للمشاريع المبتكرة عبر منح الضمانات اللازمة لتسهيل تمويلهم بتكلفة معقولة من خلال المؤسسات المالية والقطاع الخاص في الدولة.

نتطلع للمستقبل، كفريق واحد في وزارة المالية، وتحت قيادة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية؛ إلى إطلاق المرحلة الأولى التجريبية للصندوق خلال النصف الأول من عام 2016، بالتعاون مع كوكبة متميزة من الشركاء في القطاعين العام والخاص، على أن يتبع ذلك الإطلاق الكامل لعمليات الصندوق وتشغيله خلال النصف الثاني من ذات العام.

كلمات

سعادة

يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية

أصبح ظاهراً للعيان أمام الجميع؛ أن دولة الإمارات أسست لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في مختلف المجالات على مستوى المنطقة والعالم وساهمت أيضاً في تغيير الصورة النمطية عن أداء المهام والوظائف الحكومية. فمن مبادرة الحكومة الالكترونية في بداية الألفية الثانية؛ وصلنا مؤخراً إلى الحكومة الذكية والحكومة الأكثر ابتكاراً. ولم يكن لهذه المبادرات التي تطلقها قيادتنا الرشيدة؛ أن تنجح وتحقق ما رمت إليه من أهداف دون التزام حقيقي من جانب أبناء مجتمعنا، وإيمانهم الراسخ بأهمية صناعة التغيير وتحقيق التميز، خاصة في ظل ما تجلبه مثل هذه المبادرات من تأثير ومردود إيجابي مباشر على حياتهم وأعمالهم.

وفي وزارة المالية؛ لم نقف يوماً في خانة المتتبعين، بل كنا كفريق عمل واحد في مقدمة المساهمين الفعالين في إنجاح مثل هذه المبادرات، حيث حرصنا دوماً على إعداد وتطوير أنظمة العمل المالي الحكومي الالكتروني، ومن ثم تحويلها لتصبح بين أيدي المختصين والمسؤولين كخدمات ذكية، ومن ثم دعم مبادرات الابتكار الداخلي والخارجي للقطاعين العام والخاص والأفراد عبر صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار ذو مليار درهم كرأسمال عامل.

وبالتعاون مع شركائنا، عملنا على إرساء الآليات التنفيذية لأعمال هذا الصندوق، وحرصنا على أن تستند هذه الآليات على تقديم المشاريع المترشحة أفكاراً فريدة ومبتكرة، سواء كانت مشاريع تقنية أو عمليات أو منتجات أو خدمات، شريطة أن تكون قد سجلت كملكية فكرية وتجاوزت مرحلة التطوير الأساسية. كما نصت الآليات التنفيذية على يشمل الدعم المقدم كافة الأفراد من مواطنين إماراتيين أو مقيمين أو شركات مسجلة في الدولة بغض النظر عن الموقع الجغرافي لعملياتها التشغيلية والتجارية، على أن يتم تقديم خطط عمل طويلة المدى للمشروع؛ مدعمة بدراسة جدوى تؤهله للحصول على التمويل المناسب.

وعقب تحضير الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة بشبكة صلبة من التقنيات الذكية في مجال أداء الأعمال، ناهيك عن فتح باب الابتكار على مصراعيه أمامها وفي كافة الأصعدة، حرصنا في وزارة المالية على تأسيس نوع جديد من علاقات الشراكة والتعاون مع الجامعات والمعاهد الأكاديمية في الدولة لتطوير مراكز بحثية متخصصة بتطوير مبادرات الابتكار وزيادة نفعها المباشر على المجتمع.

ولا يسعني إلّا أن أؤكد التزامنا في الوزارة بتوفير كامل الدعم لإنجاح مبادرة عام القراءة على المستوى الداخلي للوزارة وباقي الجهات الحكومية الاتحادية، إيماناً منا بما ستوفره هذه المبادرة من دعم وترسخ لقيم مجتمعنا المتفرد في كافة المجالات خاصة مع ما يمتلكه من تقنيات ومساحات للإبداع، وما يتبناه من التزام سامي تجاه تنمية كوادر بشرية قادرة على خدمة المجتمع الإنساني حول العالم.

نبذة عن المالية

الهيكل التنظيمي

المهام والاختصاصات

تتولى وزارة المالية تنفيذ المهام والاختصاصات المناطة بها استنادا إلى القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته، وإلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 3 لعام 2009 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة المالية:

1. إعداد السياسة المالية للدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي.
2. تنمية وتنويع الموارد المالية للحكومة الاتحادية، وتحصيلها الرقابة عليها.
3. وضع قواعد الميزانية العامة للاتحاد وإعدادها وتنفيذها.
4. تطوير وإدارة الأنظمة المالية الإلكترونية للحكومة الاتحادية.
5. عقد الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشؤون المالية مع الدول الاخرى.
6. تنظيم شؤون المشتريات الاتحادية وشؤون أملاك الاتحاد وشؤون إسكان موظفي الجهات الاتحادية.
7. تمثيل الدولة في الصناديق والهيئات والمؤسسات التنموية والمنظمات الدولية المالية.
8. متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.

المجالس واللجان القيادية

المجالس واللجان الخارجية:

1. اللجنة المالية والاقتصادية

لجنة وزارية أنشأت بقرار من مجلس الوزراء الموقر رقم (2) لسنة 2005م بهدف دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد وتطوير الأداء الحكومي وكذلك العلاقات الاقتصادية للدولة مع الدول والمجموعات بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات، وتتولى وزارة المالية سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها وقراراتها.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2015

- الموافقة على مشروع ميزانية السنة المالية 2016م بإيرادات ومصروفات تقديرية قدرها (48,557.0) مليون درهم ورفع مشروع الميزانية لمجلس الوزراء الموقر بشكل متوازن وبدون عجز
- الموافقة على الاعتمادات المالية الإضافية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2015م بقيمة اجمالية قدرها 1077.7 مليون درهم

2. مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

أنشئ بقرار من مجلس الوزراء الموقر في عام 2008م، وتم إعادة تشكيل المجلس بقرار المجلس رقم (24) لسنه 2015 بشأن تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية، ويرأسه وكيل وزارة المالية وعضوية ممثلين عن الدوائر المالية في الحكومات المحلية والمصرف المركزي. ويعمل المجلس على توحيد السياسات المالية الحكومية، وجمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة. وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

أبرز إنجازات المجلس خلال عام 2015

- إصدار التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2014
- اعتماد ودعم مبادرة التحول لتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة الاتحادية 2014 ومتابعة التنفيذ والتطبيق
- دعم مبادرة جمع قوائم القطاع العام للدولة امتثالا لتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014
- حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الاول عالمياً في "مؤشر السياسات المالية العامة"
- اعتماد مبادرة التنسيق المالي للإنفاق على الصحة والتعليم، وتم استضافة خبراء من صندوق النقد الدولي لهذا الغرض
- ربط النظام المالي الاتحادي مع نظام حكومة إمارة الشارقة وراس الخيمة والفجيرة
- تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا"

المجالس واللجان الداخلية:

1. فريق القيادة العليا بالوزارة

أنشأ فريق القيادة بقرار من وزير المالية ويرأسه معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية ويضم في عضويته وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين. ويعد الفريق الجهة العليا بالوزارة المسؤولة عن الإشراف على وضع السياسات العامة للوزارة والتوجهات الاستراتيجية، ويتولى مكتب سعادة الوكيل سكرتارية الفريق ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

أبرز إنجازات هذا الفريق خلال عام 2015

- اعتماد 21 قانون تعمل الوزارة على تطويرهم في القطاع المالي والمصرفي والضريبي
- اعتماد التوجه الاستراتيجي لوزارة المالية 2017–2021
- اعتماد ميزانية وزارة المالية 2016
- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة المالية
- اعتماد مصفوفة الصلاحيات على مستوى الوزارة

2. لجنة إدارة الأداء بالوزارة

أنشأت لجنة إدارة الأداء بقرار من وزير المالية ويرأسها معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، وعضوية وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات والمبادرات. وهي اللجنة المسئولة على متابعة الأداء المؤسسي من حيث الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والعمليات والخدمات وأداء الموظفين، وتتولى إدارة التطوير المؤسسي سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها وقراراتها.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2015

- إعداد واعتماد مبادرات ومؤشرات الخطة التشغيلية لوزارة المالية 2015م
- اعتماد تقرير الإنجازات السنوي للوزارة لعام 2015م

- اعتماد نتائج الإدارات والوحدات التنظيمية بالوزارة لعام 2015م بناء على نظام مقاييس تقييم أداء الإدارات والوحدات التنظيمية بالوزارة وفقا لبطاقة الأداء المتوازن.
- اعتماد نتائج المبادرات التشغيلية وفرق العمل لعام 2015
- اعتماد تقارير أداء الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لعام 2015
- اعتماد تقارير أداء العمليات والخدمات لعام 2015
- تكريم الفائزين بجائزة سمو وزير المالية للتميز المؤسسي عن العام 2014
- اعتماد سجل المخاطر للإدارات والوحدات التنظيمية لعام 2015م وفقا لنظام إدارة المخاطر أيزو 31000
- اعتماد خطة المشاركة في جوائز التميز لعام 2015
- تشكيل فرق عمل لمتابعة المعايير الرئيسية في منظومة التميز الحكومي الجيل الرابع، واعتماد اعتماد خطة الإجراءات التحسينية وفقا لنتائج جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز والتقييم الذاتي 2014
- اعتماد مواعيد اجتماعات اللجنة لعام 2016

3. لجنة الموارد البشرية

أنشأت لجنة الموارد البشرية بقرار من وزير المالية ويرأسها سعادة وكيل الوزارة وعضوية الوكلاء المساعدين ومدير إدارة الموارد البشرية وهي مسؤولة عن كل ما يتعلق بالموارد البشرية بالوزارة من تدريب وتخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية والترقيات والتعيينات والحوافز وغير ذلك، وتتولى إدارة الموارد البشرية سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها وقراراتها.

أبرز إنجازات هذه اللجنة خلال عام 2015

- اعتماد الخطة التدريبية لموظفي الوزارة 2015
- اعتماد التعيينات والترقيات في الوزارة لعام 2015
- اعداد قائمة قيادات الصف الثاني والثالث على مستوى الوزارة
- اعداد خطة الإحلال الوظيفي على مستوى الوزارة
- اعتماد توصيف جميع الوظائف على مستوى الوزارة
- اعداد الخطة التنفيذية لنظام إدارة الاداء الوظيفي واعتمادها
- اعداد مصفوفة الصلاحيات على مستوى الوزارة
- اعتماد خطة لإدارة المواهب على مستوى الوزارة
- استحداث واعتماد خطة لربط المسار الوظيفي بالتدريب
- اعتماد نتائج تقييم أداء موظفين الوزارة عن عام 2015 وفق نسب الضبط والموازنة

آراء ووجهات نظر

معالي

مبارك راشد المنصوري

محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

على مدى السنوات الماضية، تميزت العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية بكثير من التعاون والتنسيق وفي إطار من التشاور المستمر لما فيه مصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة. وخلال سنة 2015 استمر تنسيق العمل حول تقرير بعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي في شهر مايو الماضي، حيث ترأس معالي وزير الدولة للشؤون المالية الاجتماع الختامي الذي عقد لمناقشة بنود ذلك التقرير الذي يعتبر وثيقة مهمة فيما يتعلق بالتعريف بالتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية في دولة الإمارات.

وكذلك استمر التنسيق بين المؤسستين بشأن المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي عقدت في البيرو في الفترة من 9 – 11 اكتوبر الماضي لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبهدف زيادة وتعزيز معرفة المشاركين في الاجتماعات بدور وأهمية القطاع المصرفي والمالي بالدولة وإبراز الإنجازات والنجاحات المتحققة على مدى السنوات الماضية،

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع المصرف المركزي على هامش الاجتماعات حفل استقبال شارك فيه عدة بنوك وطنية بالدولة.

مشاركة وزارة المالية والمصرف المركزي وكذلك دوائر المالية للحكومات المحلية في الاجتماعات الربعية لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية بشكل مستمر يهدف إلى المحافظة على مؤشرات الاستقرار المالي. ومن الضروري التنويه لأهمية الدور الذي تقوم به الدوائر المالية لكافة حكومات الإمارات في سبيل تفعيل التعاون مع وزارة المالية وعلى الجهود القيمة المبذولة في سبيل إنجاح دور المجلس خاصة فيما يختص باستكمال عمليات ربط الأنظمة المالية بنظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة.

وإضافة إلى ما سبق نشيد بالتعاون في مجال تبادل البيانات الاحصائية والبيانات بهدف دعم التنسيق بين المؤسستين.

الفصل الأول: الابتكار

الابتكار في وزارة المالية

شكل إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله عن عام 2015 عاماً للابتكار، وإطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفظه الله للاستراتيجية الوطنية للابتكار نهضة نوعية في آليات وأساليب العمل الحكومي.

وتحرص كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية منها وفي مقدمتها وزارة المالية؛ على اعتماد برامج وآليات متخصصة قائمة على الابتكار وتدعم بيئة العمل الحكومي، مستندة في ذلك إلى تأسيس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي لتعزيز الابتكار في الحكومة الاتحادية، واستحداث المنصب الوظيفي الجديد في كافة الجهات الاتحادية والذي يحمل اسم «الرئيس التنفيذي للابتكار».

قطاعات تقود الابتكار

1. الطاقة المتجددة والنظيفة
2. النقل
3. التكنولوجيا
4. التعليم
5. الصحة
6. المياه
7. الفضاء

رواد الابتكار

1.أفراد مبتكرون

2.شركات ومؤسسات مبتكرة

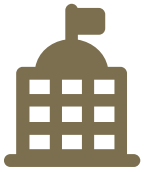

3.حكومة مبتكرة

البيئة الداعمة للابتكار

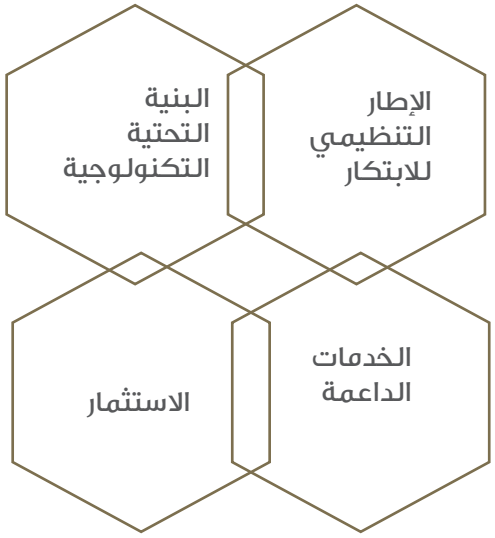

ما هو الابتكار الحكومي

يتمثل الابتكار الحكومي فيما يلي:

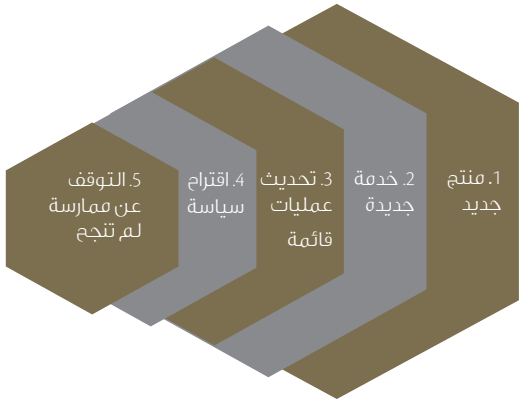

مفاتيح نجاح الابتكار الحكومي

1. التطوير المستمر
2. النظر إلى الخدمات الحكومية من وجهة نظر المستفيدين
3. دمج الأفكار الجديدة مع نظم وعمليات أخرى قائمة
4. تبني الأفراد لمفاهيم الابتكار وتطبيقها

الوحدة التنظيمية للابتكار في وزارة المالية:

استناداً إلى القرار الوزاري رقم 261 لسنة 2015م بشأن استحداث منصب الرئيس التنفيذي للابتكار وفريق عمل الابتكار في الوزارة، حدد الرئيس التنفيذي للابتكار وفريق العمل الخاص به، والذي يتبع مباشرة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

ووفقاً للقرار الوزاري، فقد حددت المهام والمسؤوليات للرئيس التنفيذي للابتكار، بما يلي:

1. تعزيز ثقافة الابتكار في الوزارة وجعل الابتكار عمل مؤسسي يومي
2. إدارة ومتابعة تنفيذ مبادرات الوزارة والمدرجة في الاستراتيجية الوطنية للابتكار
3. تطوير مشاريع الابتكار في الوزارة بالتنسيق مع إدارة التطوير المؤسسي
4. رفع تقارير دورية للوزير بشأن جهود الوزارة في مجال الابتكار
5. يتولى التنسيق مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي لتنفيذ منهجيات وأدوات الابتكار في الوزارة
6. قياس وتحليل نتائج الابتكار في الوزارة

أما رواد الابتكار، فقد أوكل لهم تنفيذ المهام التالية:

1. التنسيق مع فريق الابتكار الحكومي بشأن متطلبات تنفيذ الخطط والبرامج بما فيها متطلبات تنفيذ خطط ومبادرات الابتكار الخاصة بتعزيز ثقافة الابتكار
2. توفير المتطلبات اللازمة من إداراتهم حسب حاجة العمل
3. التواصل مع فريق الابتكار الحكومي بشأن أية استفسارات أو طلبات خاصة بالابتكار بالنيابة عن إداراتهم
4. المشاركة في التحضير للفعاليات والأنشطة على مستوى الوزارة والحكومة كممثلين لإداراتهم
5. حضور الورش التعريفية والبرامج التي يتم ترشيحهم لها بهدف نشر ونقل المعرفة في إداراتهم

اللجنة الوطنية للابتكار

وافق مجلس الوزراء الموقر على إنشاء اللجنة الوطنية للابتكار التي سوف تتبوأ مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تسعى لجعل الإمارات ضمن الدول الاكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة وصولاً ليوبيل الإمارات الذهبي في 2021.

وعبر مشاركتها في عضوية اللجنة، قدمت وزارة المالية أربعة مبادرات متميزة متمحورة حول الابتكار شملت صندوق محمد بن راشد لتمويل الابتكار، وإدارة الميزانية الاتحادية، دبلوم الابتكار الحكومي، وخطة الابتكار.

صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار

شكل إطلاق وزارة المالية لصندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار نقلة نوعية في أساسيات العمل المالي الحكومي، حيث سيوفر هذا الصندوق الذي أسس برأسمال بلغ 2 مليار درهم التمويل اللازم للأفراد والشركات المقيمة أو المسجلة في الدولة بمختلف أحجامها، الذين يقدمون أفكاراً فريدة ومبتكرة، سواء كانت تقنيات أو عمليات أو منتجات أو خدمات فريدة.

أهداف الصندوق:

جاء إطلاق صندوق محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار ليحقق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية متوسطة وبعيد المدى، والتي يمكن تلخيصها التأسيس لبيئة عمل حكومية واقتصادية داعمة للابتكار. وتشمل هذه الأهداف:

- تمويل كافة الأفكار الابتكارية التي تحمل إمكانات تجارية
- توفير تسهيلات تمويلية وائتمانية وتنظيمية للمشاريع القائمة التي تحتاج إلى التمويل
- بناء بيئة متكاملة داعمة للابتكار بالتعاون مع مختلف المؤسسات والجهات المالية والتمويلية في الدولة
- تحسين وتعزيز فرص التمويل في مجال الابتكار من خلال توفير التمويل لرواد الأعمال المبتكرين بكلفة معقولة
- تزويد رواد الأعمال بالضمانات لتسهيل حصولهم على قروض لتمويل مشاريعهم

استراتيجية الصندوق:

تماشياً مع استراتيجية العمل المؤسسي الذي تعتمده وزارة المالية، فقد حرصت الوزارة على إجراء مجموعة من الدراسات الخاصة بالبحث عن أفضل السبل لدعم المشاريع المبتكرة ومساعدتها على الاستمرار وخدمة المجتمع. وخلصت الدراسة إلى أهمية إطلاق كيان مؤسسي متخصص بتمويل الأفكار الابتكارية ودعم الابتكار في كافة المجال وبما يتماشى مع ما تعتمده حكومة دولة الإمارات من خطط مستقبلية طموحة.

وقد ارتأت وزارة المالية في مرحلة الإعداد لإطلاق الصندوق أن تتم هذه العملية وفق مرحلتين تشغيليتين أساسيتين، حيث تعمل الوزارة حالياً ليتم إطلاق العمليات التشغيلية التجريبية في النصف الأول من عام 2016، وذلك بمشاركة الأفراد والشركات من القطاعات المختلفة، على أن يتبع ذلك الإطلاق الكامل لعمليات الصندوق وتشغيله خلال النصف الثاني من عام 2016.

معايير الصندوق لتمويل الابتكار

- دراسة وتقييم طلبات التمويل ومناقشتها مع الخبراء في القطاعات المعنية بهدف تحديد فعاليتها وجدواها
- مطابقتها للمعايير التي حددها الصندوق من ناحية طبيعة الأفكار الابتكارية والجوانب التجارية المرتبطة بتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع ناجحة
- تحديد قيمة الرسوم الرمزية لكل طلب على حدة

إدارة الموازنة الاتحادية

تهدف هذه المبادرة إلى ضمان حصول الابتكارات المؤثرة من الجهات الاتحادية والتي تدعم إنجاز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على التمويل الحكومي عبر استحداث آليات هي الأولى من نوعها لتقييم وتحليل تكاليف مشاريع الابتكار وتخصيص الموارد المالية لتحقيقها.

وصدر في هذا الشأن قرار مجلس الوزراء رقم 220/و8/ 28م لسنة 2015 الجلسة (8) بشأن تخصيص نسبة من الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة لدعم الابتكار في القطاع الحكومي الاتحادي، والتعميم المالي رقم 12 لسنة 2015 بشأن تخصيص نسبة من الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة لدعم الابتكار في القطاع الحكومي الاتحادي.

وتقوم هذه المبادرة على تخصيص نسبة 1% من المجموعات 22 و31 من الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة بعد استبعاد الاعتمادات المالية الخاصة بالإعانات والدعم والمنح والإنشاءات قيد الإنجاز (المشروعات) والاستثمارات المالية لدعم الابتكار في القطاع الحكومي الاتحادي بحيث يتم تقسيم المبلغ الناتج إلى قسمين:

القسم الأول: 79% من المبلغ الإجمالي يخصص لتمويل خطط الابتكار في الجهات الحكومية

القسم الثاني: 21% من المبلغ الإجمالي يخصص لتمويل مشاريع الابتكار في الجهات الحكومية

دبلوم الابتكار الحكومي

حصرت وزارة المالية على تسيب اثنين من موظفيها في برنامج دبلوم الابتكار الحكومي أول دبلوم متخصص من نوعه في مجال الابتكار الحكومي، ينفذه مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بالتعاون مع جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، ويهدف البرنامج إلى:

- نقل المعرفة بأدوات وآليات الابتكار
- تنفيذ خطة نشر ثقافة الابتكار
- إطلاع مستمر على توجيهات مكتب رئاسة مجلس الوزراء
- تنفيذ مبادرات الوزارة في اللجنة الوطنية للابتكار

خطة الابتكار

تهدف هذه المبادرة إلى استحداث هدف استراتيجي في خطط الجهات الاتحادية بهدف نشر ثقافة الابتكار، حيث حددت وزارة المالية هدفاً متخصصاً تحت عنوان **"ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي"**، وضم ثلاث مبادرات خاصة في هذا المجال شملت:

- إعداد وتأهيل موظفي الوزارة في مجال الابتكار
- إدارة وتبني أدوات ووسائل الابتكار
- إدارة وتطوير بيئة العمل لدعم وتحفيز الابتكار

الخدمات الذكية

استجابة لمبادرة الحكومة الذكية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، حرصت وزارة المالية على اعتماد مبادرة متخصصة في التحول الالكتروني والذكي لخدماتها حملت عنوان "مبادرة التحول الإلكتروني والذكي"، لتدعم جهود الوزارة من إدارة عمليات التحول بصورة منهجية ووفق جدول زمني محدد.

المحاور الرئيسية للمبادرة

2015

مبادرة التحول الإلكتروني والذكي

- التحول الإلكتروني
- ممكنات الحكومة الذكية
- تطوير الموقع الإلكتروني
- الخطة الإعلامية
- التحول الذكي

2016

مبادرة التحول الإلكتروني والذكي

- التحول الإلكتروني
- ممكنات الحكومة الذكية
- تطوير الموقع الإلكتروني
- الخطة الإعلامية
- التحول الذكي

مرتفع الأولوية | متوسط الأولوية | منخفض الأولوية

التحول الإلكتروني والذكي

أبرز الخدمات الالكترونية لوزارة المالية 2016

القطاع الحكومي	اعتماد طلبات تعديل الدفعات المالية للجهات الاتحادية سداد الالتزامات المالية للحكومة الاتحادية تعديل الإجراءات المالية في الأنظمة الإلكترونية إصدار ونشر الميزانية العامة للدولة إصدار وتوفير الأدلة الاسترشادية لأنظمة وإجراءات العمل في الحكومة الاتحادية توفير رخص نظم التشغيل والبرامج الأساسية للحكومة الاتحادية تجديد رخص نظم التشغيل والبرامج الأساسية للحكومة الاتحادية
أفراد وشركات	الرد على شكاوى المتعاملين الرد على اقتراحات المتعاملين
خدمات داخلية (إضافية)	طلب تغطية اعلامية طلب الاجراءات التحسينية طلب استحداث /تعديل نظام الكتروني / ذكي طلب انشاء / تعديل عملية شهادة اكتمال اعمال (شهادة إنجاز) منصة الابتكار

أبرز الخدمات الذكية لوزارة المالية 2016

القطاع الحكومي	تقديم الدعم الفني المحاسبي للجهات الاتحادية تقديم الدعم الفني لمستخدمي الأنظمة المالية في الجهات الاتحادية تقديم الدعم الفني لأنظمة الجهات الاتحادية التي تستضيفها الوزارة تدريب المختصين بالجهات الاتحادية على تنفيذ الإجراءات والأنظمة الرد على استفسارات الجهات الاتحادية المتعلقة بالمدفوعات والرواتب والمشتريات والاسكان والأملاك والمخازن إصدار ونشر التقرير المالي الموحد للدولة فتح الحسابات الصفرية للهيئات الاتحادية المستقلة فتح الحسابات المصرفية لدى البنوك العاملة بالدولة اعتماد طلبات التطبيق أو الربط على الأنظمة المالية في الجهات الاتحادية اعتماد طلبات الإعفاء من كل أو بعض الديون والمستحقات المطلوبة للدولة إصدار ونشر الميزانية العامة للدولة إصدار وتوفير الأدلة الإسترشادية لأنظمة وإجراءات العمل في الحكومة الاتحادية توفير رخص نظم التشغيل والبرامج الأساسية للحكومة الاتحادية تجديد رخص نظم التشغيل والبرامج الأساسية للحكومة الاتحادية

أبرز الخدمات الذكية لوزارة المالية 2016

أفراد وشركات	الرد على الشكاوى الرد على الاقتراحات البت في تظلمات الموردين على الجهات الاتحادية إصدار ونشر التقارير الإحصائية عن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون رد الإيرادات المستحقة للمتعاملين
خدمات داخلية (إضافية)	طلب تغطية اعلامية تقديم الدعم الفني للأنظمة المالية تحديث نسب انجاز أنشطة المبادرة مع الأدلة طلب اضافة استبيان جديد تراسل خدمات الدرهم الإلكتروني منصة الابتكار

تطبيق وزارة المالية للهواتف الذكية

- يقدم تطبيق الوزارة للهواتف الذكية في الوقت الحالي 8 خدمات للأفراد، والقطاع الخاص والقطاع الحكومي
- بلغ عدد مستخدمي تطبيق الخدمات الذكية UAE MOF الخاصة بالوزارة 2.974 مستخدماً خلال عام 2015
- تعمل الوزارة حالياً على تطوير 4 خدمات ذكية خاصة بالأفراد والقطاع الخاص
- تعمل الوزارة حالياً على تطوير 4 خدمات ذكية خاصة بالجهات الحكومية
- وتضم قائمة الخدمات تشمل قائمة الخدمات الخاصة بالهواتف الذكية للوزارة كلاً مما يلي:

يتوفر التطبيق على منصة iOS:

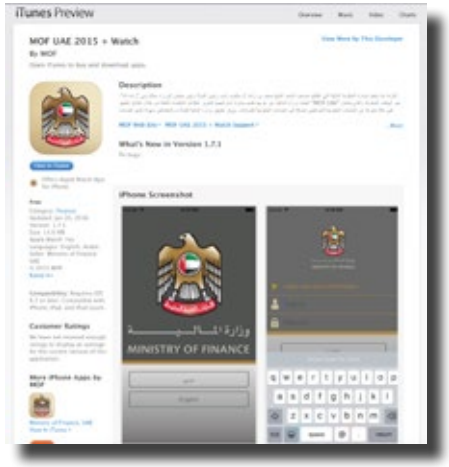

https://itunes.apple.com/us/app/mof-uae-2015-+-watch/id998444503?mt=8

يتوفر التطبيق على منصة Android:

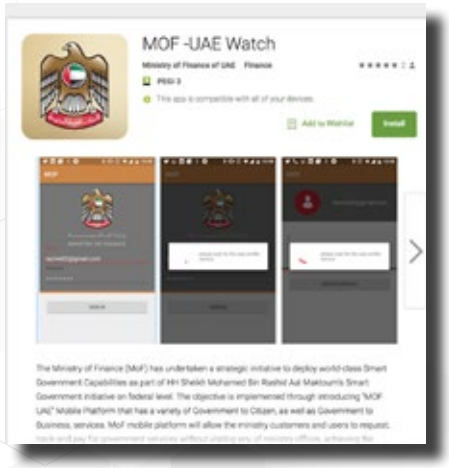

https://play.google.com/store/apps/details?id=ae.gov.mof.e_dirham&hl=en

تطبيق وزارة المالية للساعات الذكية

يغطي تطبيق الوزارة على مختلف أنواع الساعات الذكية الخدمات الرئيسية للوزارة كالخدمات الخاصة بإصدار شهادات القيمة المضافة والموطن الضريبي، وخدمات نظام التكامل الخليجي وغيرها من الخدمات الداعمة. ويمتاز التطبيق بما يلي:

1. الدفع رسوم الخدمات التي تتطلب دفع إلكتروني وتعد وزارة المالية من أوائل الجهات على مستوى العالم في استخدام هذه التقنية
2. إمكانية استخدام الأوامر الصوتية لإنجاز المعاملات مما يتيح للمتعامل إمكانية إنجاز معاملاته بسهولة وسرعة في آن واحد
3. إمكانية استعراض لوحات التحكم (Dashboards) والحصول على البيانات المفتوحة التي تقوم وزارة المالية بنشرها
4. إمكانية استلام التنبيهات الخاصة بالمعاملات ومتابعة مراحل إنجازها وحالة الطلبات
5. إمكانية استعراض أخبار الوزارة
6. إمكانية التواصل مع الوزارة عبر وسائل التواصل المتاحة
7. يتوفر تطبيق الوزارة على الساعة باللغتين العربية والإنجليزية

يتوفر التطبيق على منصة iOS:

https://itunes.apple.com/us/app/mof-uae-2015-+-watch/id998444503?mt=8

يتوفر التطبيق على منصة Android:

https://play.google.com/store/apps/details?id=ae.gov.mof.e_dirham&hl=en

آراء ووجهات نظر

سعادة

عبدالرحمن صالح آل صالح

المدير العام لدائرة المالية بحكومة دبي

ما من شكّ في إن النجاح المتواصل لوزارة المالية في إدارة الشأن المالي الاتحادي للدولة، وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية وضمان استدامتها، تحت القيادة المتبصّرة لسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية، يكفل لها أن تكون مثالاً يُحتذى في كفاءة التخطيط المالي الاستراتيجي، وحُسن تنفيذ الميزانيات العامة، ورفع كفاءة أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها.

ولطالما جسّدت رؤية وزارة المالية منارة إشعاع استطاعت عبرها أن تبعث برسالتها التنموية والإبداعية في إدارة الموارد المالية الحكومية إلى دوائر ووزارات ومؤسسات مالية محلية ودولية مرموقة، فظلّت بصماتها محفورة في صروح العمل المالي في كل مكان عبر سياسات مالية تتسم بالكفاءة وعلاقات محلية ودولية متميزة رمَت دوماً إلى حماية النظام المالي وسلامته، وفقاً لأفضل الممارسات.

إننا في دائرة المالية بحكومة دبي حريصون أشدّ الحرص على توطيد أواصر التعاون بيننا وبين وزارة المالية، من أجل مواصلة الارتقاء بمستوى التبادل المعرفي، وتشارك الخبرات، والتعرّف المتبادل على أفضل الممارسات في المجال المالي الحكومي، لضمان تطوير التشريعات والسياسات المالية على الصعيدين المحلي والاتحادي، وبناء بيئة اقتصادية وطنية تنافسية تساهم في تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي.

الفصل الثاني: الاستراتيجية

الفصل الثاني: الاستراتيجية

الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام المالي، وفقا لأفضل الممارسات

القيم

تحتكم وزارة المالية في مسيرتها نحو تحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية إلى مجموعة من القيم الجوهرية والتي تعتبر المرجعية الأساسية لها والتي لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية، وهي

- **روح الفريق:** نتشارك بقوة كافة مستوياتنا في تنفيذ أعمالنا وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية
- **لابداع والتميز:** نتميز في وسائل وآليات عملنا وخدماتنا ونتائجنا ونقدم الحلول الخلاقة لمواجهة التحديات وتطبيقها بطرق إبداعية
- **المهنية العالية:** نتحلى بالنزاهة والموضوعية والمحبة والانفتاح ونطور أنفسنا ونقدم الدعم لبعضنا بشكل مستمر
- **الشفافية:** نعمل بوضوح تام ومسؤولية عالية وفق قواعد سلوك فردي ومؤسسي تضمن المحافظة على مصلحة ودافعية
- المسؤولية المجتمعية: نلتزم بالمتطلبات المجتمعية والبيئية ونبذل الجهد للمساهمة بتحقيق التنمية المستدامة

ملخص الأداء حسب الأهداف الاستراتيجية

(يشمل فقط إنجازات كل هدف على حدة ودون التطرق إلى تفاصيل المبادرات)

1. الهدف الأول: تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية
2. الهدف الثاني: رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة
3. الهدف الثالث: رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها
4. الهدف الرابع: تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية
5. الهدف الخامس: تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

الهدف الاستراتيجي الأول: تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية

تعتبر تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية واحدة من المهام والاولويات الأساسية المنوطة بوزارة المالية، ولطالما ركزت الوزارة خططها الاستراتيجية على امتلاك مبادرات متخصصة ومستندة إلى أرقى الممارسات العالمية في مجال إنجاز التشريعات المالية والضريبية، وذلك التزاماً منها بتعزيز سياسات تنويع موارد الميزانية العامة للاتحاد والحد من نسبة مساهمة مصادر التمويل التقليدية:

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	تنويع وتنمية مصادر ايرادات الحكومة الاتحادية	100%	89.6%	1	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية مقارنة بالإيرادات المقدرة	استراتيجي	100%	93.96%
				2	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات الحكومة الاتحادية من المصادر المقترحة	استراتيجي	9%	0%
				3	عدد الجهات التي تم اقتراح تحديث واستحداث رسوم خدماتها	تشغيلي	4	6
				4	عدد مصادر الإيرادات التي تم دراستها	تشغيلي	2	2
				5	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات رسوم الخدمات	تشغيلي	1%	4%
				6	نسبة فوائض الهيئات الاتحادية المستقلة المحصلة في عام ٢٠١٥ عن السنة المالية المنتهية	تشغيلي	100%	109%
				7	نسبة التزام شركات الاتصالات بالدولة بتنفيذ القرارات والإرشادات المتعلقة بحق الامتياز	تشغيلي	100%	100%
				8	نسبة تغطية مصادر الايرادات الحالية لمصادر الايرادات وفقاً لأفضل الممارسات	استراتيجي	100%	100%
2	استكمال الاجراءات المتعلقة بتأسيس النظام الضريبي	99.30%	89.2%	9	نسبة إنجاز دراسة الأثر الاقتصادي على الضرائب المباشرة وغير المباشرة	تشغيلي	100%	100%

حصاد العام إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة المالية خلال عام 2015:

صدور قرارات مجلس الوزراء الموقر بشأن:

- تعديل رسوم الخدمات لمنظومة وبطاقات الدرهم الالكتروني
- رسوم الخدمات التي تقدمها الهيئة الوطنية للمؤهلات
- رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد
- رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الأشغال العامة
- استحداث رسوم خدمات لتنظيم الخبرة أمام الجهات القضائية ولتنظيم مهنة الترجمة لوزارة العدل
- تمويل العجز النقدي لتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد
- الغرامات الإدارية المترتبة على مخالفة شروط التراخيص الصادرة عن الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
- رسوم خدمات المطابقة وعلامة الجودة الإماراتية
- رسوم خدمات الرقابة على جهات تقييم المطابقة
- تعديل رسوم خدمات الهيئة العامة للطيران المدني
- رسوم وغرامات الخدمات لوزارة الشؤون الاجتماعية
- رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة
- إعادة العمل بالرسوم المقررة على الخدمات الإعلامية في المناطق الإعلامية الحرة، والتي وردت في قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2013م

إعداد دراسة الزامية بشأن شراء بوليصة تأمين على دخول السيارات الاجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

تسوية الديون المستحقة للحكومة الاتحادية على الغير والتي مضى عليها أكثر من خمس سنوات

آلية تطبيق رسوم حق الامتياز على شركات قطاع الاتصالات في الدولة

المشاركة في مجموعة من الاجتماعات الاقليمية والدولية، والتي شملت:

- الاجتماع الاول للجنة التي تعنى بالشأن الضريبي في دول المجلس في الرياض
- مؤتمر بنك الكويت المركزي حول التمويل الاسلامي تلبية الطموح العالمي بدولة الكويت.
- اجتماع الفريق الفني المشترك بين وزارتي المالية في دولة الامارات وسلطنة عمان في مسقط
- الاجتماع التحضيري للاجتماع الاول للجنة التي تعنى بجميع المواضيع المتعلقة بالشأن الضريبي في الرياض
- المؤتمر الفني الثاني عشر لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية
- الاجتماع المشترك الثالث لفريق عمل النظام الضريبي الموحد والفريق القانوني بدول المجلس لمناقشة مسودة الاتفاقية الموحد لضريبة القيمة المضافة لدول المجلس
- الاجتماع البلداني السنوي الخاص بتنفيذ بنود الاتفاقية العالمية الاطارية لمكافحة التبغ في القاهرة

مبادرة: تنويع وتنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية

تعتبر عملية تنويع وتنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية إحدى أبرز المهام الموكلة لوزارة المالية، حيث تحرص الوزارة دوماً إلى مراجعة مصادر الإيرادات الميزانية بشكل دوري، خاصة في مجال رسوم الخدمات الحكومية التي تخضع باستمرار للمراجعة والتحديث وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وبما تماشى مع جودتها.

المؤشرات الاستراتيجية	الأهداف التي يقيسها المؤشر	النتائج المحققة خلال عام 2015
نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدرة	بالاستناد إلى المجموعات الثلاثة للإيرادات والتي تشمل رسوم الخدمات، والاستثمارات ومساهمات حكومات الإمارات المحلية	بلغت نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية للميزانية الاتحادية إلى المقدرة 94%
نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات الحكومة الاتحادية من المصادر المقترحة	تحديد الإيرادات المتوقعة بناءً على دراسة مصادر جديدة للإيرادات	الإعلان عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة كأحد المصادر المقترحة للإيرادات
عدد الجهات التي تم اقتراح تحديث واستحداث رسوم خدماتها	تعديل واستحداث رسوم خدمات الجهات الاتحادية بناءً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتغطية تكاليف تقديم الخدمات	اعتماد 6 مذكرات من أصل 4 مقترحة
عدد مصادر الإيرادات التي تمت دراستها	تحديد مصادر الإيرادات الجديدة الجاري دراستها لتنويع مصادر الإيرادات	تمت دراسة عدة مصادر جديدة للإيرادات وجاري العمل على تطبيق 3 منها
نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات رسوم الخدمات	قياس معدل نمو إيرادات رسوم الخدمات سنوياً	تم تحقيق نسبة زيادة 4% في إيرادات رسوم الخدمات
نسبة فوائض الهيئات الاتحادية المستقلة المحصلة في عام 2015 عن السنة المالية المنتهية 2014	الفوائض المالية التي تحصل من الهيئات المستقلة بعد اعتماد حساباتها الختامية	تم تحصيل أكثر من 109% من الفوائض المالية المقدرة
نسبة التزام شركات الاتصالات بالدولة بتنفيذ القرارات والإرشادات المتعلقة بحق الامتياز عن عام 2014	رسوم حق الامتياز التي يتم سدادها للحكومة الاتحادية في كل عام بناءً على آلية الاحتساب المعتمدة من مجلس الوزراء الموقر	تم سداد رسوم حق الامتياز للحكومة الاتحادية بناءً على القرارات والارشادات ذات الصلة
نسبة تغطية مصادر الإيرادات الحالية لمصادر الإيرادات وفقاً لأفضل الممارسات	مدى مواءمة مصادر إيرادات الحكومة للمصادر المقترحة من صندوق النقد الدولي	تغطي مصادر الإيرادات في الحكومة جميع المصادر المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي

الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

تصنف وزارة المالية رائدة في مجال التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وذلك نظراً لما تعتمده من برامج مالية ومحاسبية متطورة كبرنامج المحاسبة على الأساس النقدي، ومشروع تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى اعتماد نظام الميزانية الصفرية.

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	رفع كفاءة متابعة آليات تنفيذ الميزانية	%100	%94.6	1	دقة التخطيط المالي لمصروفات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	%95	%138.90
				2	دقة إعداد الميزانية	استراتيجي	5	1.5
				3	نسبة إنجاز الحساب الختامي الموحد للحكومة الاتحادية ومشروع قانونه في الوقت المحدد	تشغيلي	%100	%100
				4	شمولية التقارير المالية لمتطلبات تنفيذ الموازنة	تشغيلي	%75	%76
				5	عدد التقارير المالية لمتابعة تنفيذ الميزانية المرفوعة للإدارة العليا بالوزارة	تشغيلي	4	4
				6	عدد التقارير المالية لمتابعة تنفيذ الميزانية المرفوعة لمجلس الوزراء	تشغيلي	1	1

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
2	تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية	%100	%84.9	7	نسبة إنجاز نظام إلكتروني لاتمته عمليات الإدارة النقدية	تشغيلي	%100	%100
				8	نسبة إنجاز تقارير النقدية في النظام الإلكتروني لاتمته عمليات الإدارة النقدية	تشغيلي	%100	%100
				9	نسبة إنجاز تقارير التسويات البنكية في النظام الإلكتروني لاتمته عمليات الإدارة النقدية	تشغيلي	%100	%100
				10	نسبة إنجاز الدفعات النقدية بواسطة النظام الإلكتروني لاتمته عمليات الإدارة النقدية.	تشغيلي	%100	%100
				11	عدد التقارير المرفوعة للإدارة العليا بالوزارة بشأن الموقف النقدي للحكومة الاتحادية.	تشغيلي	4	4
				12	نسبة إنجاز إدراج قواعد وضوابط الإدارة النقدية في دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية	تشغيلي	%100	%100

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
3	إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016	%100	%90.3	13	نسبة التوازن بين ايرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	%100	%100
				14	عدد الدراسات التي يتم إعدادها في مجال التخطيط المالي للميزانية	تشغيلي	6	6
				15	نسبة إنجاز اعداد الميزانية العامة للاتحاد لعام 2016 ومشروع قانونها في الوقت المحدد	تشغيلي	%100	%100
				16	نسبة الخفض بين المصروفات المعتمدة لميزانية 2016م والمصروفات الواردة من الجهات الاتحادية لخطة 2016م	تشغيلي	%5	%7
				17	نسبة الزيادة بين الايرادات المعتمدة لميزانية 2016م والايرادات المرفوعة لمجلس الوزراء لخطة 2016م	تشغيلي	%7	%4.30
				18	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن التخطيط المالي لإعداد الميزانية العامة للاتحاد	تشغيلي	%80	%85.80

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
3	إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016	%100	%90.3	19	نسبة إنجاز رفع نتائج تقرير مراجعة الانفاق العام للحكومة الاتحادية إلى الإدارة العليا	استراتيجي	%100	%100
				20	نسبة مراجعة تطبيق التصنيف الوظيفي للمصروفات COFOG على النفقات الحكومية.	تشغيلي	%100	%100

نشرة الإخبارية لبرنامج التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي

رة توعوية دورية العدد الأول . سبتمبر 2015

سعيد الطاير يقوم بإطلاق برنامج التحول لأساس الاستحقاق

الأسباب الرئيسية لبرنامج التحول

جاء قرار تبني برنامج التحول لأساس الاستحقاق بناء على الثوا
الرئيسية التالية:

1 استناداً إلى المادة 29 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2011م (تقييد الايرادات والمصروفات استناداً لتاريخ نشوء الحق أو الدين بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه فعلا تحصيل الإيرادات و دفع المصروفات)

2 قرار مجلس الوزراء بتحول الحكومة الاتحادية إلى أساس الاستحقاق

3 تماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي (رفع جميع التقارير المالية على أساس الإستحقاق ابتداء من عام 2018) لزيادة تنافسية دولة الإمارات

من جهود الوزارة لتحقيق اهدافها الإستراتيجية ومنها «رفع فعالية تخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة»، قام معالي عبيد حميد

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة		نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
4	التحضير لخطة الميزانية العامة للاتحاد -2017 2021 وفقا لنظام الميزانية الصفرية	%100	%94.1	21	نسبة انجاز خطة مشروع ميزانية الأعوام 2017– 2021م	تشغيلي	%30	%30
				22	نسبة إنجاز رفع تنبؤات إيرادات الحكومة الاتحادية لخطة السنوات 2017– 2021م للإدارة العليا	تشغيلي	%100	%100
				23	نسبة تغطية متطلبات إعداد الميزانية في نظام أتمتة إجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة من قبل إدارة العمليات المالية	تشغيلي	%100	%100
				24	دقة التخطيط المالي طويل الامد للمصروفات	استراتيجي	%92	%95.86

حصاد العام إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني لوزارة المالية خلال عام 2015:

- إعداد آلية صرف علاوة جودة المعيشة عن فروقات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للدرهم في رواتب العاملين في السلك الدبلوماسي بالخارج ومن في حكمهم.
- اعتماد فروق التمويل للجامعات والمليات الاتحادية عن الفصل الاول للعام الدراسي 2014–2015 وفقا لمعادلة تكلفة الطالب/ سنة معتمدة لكل تخصص
- اعداد خطة مشروع الميزانية متوسطة المدى
- اعداد التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات لعام 2014
- تنفيذ مشروع ميزانية السنة المالية 2016
- دراسة انشاء صندوق اتحادي لتمويل الابتكار
- اصدار تقرير الاداء المالي لتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة
- اعتماد فروق التمويل للجامعات والكليات الاتحادية عن الفصل الثاني للعام الدراسي 2014–2015
- اعتماد الحساب الختامي الموحد عن السنة المالية المنتهية 2014
- دراسة مشاريع الميزانية للوزارات والجهات الاتحادية للسنة المالية 2016م
- دراسة التأثير المالي لتطبيق الدليل الإرشادي لبرنامج المكافآت والحوافز لموظفي الحكومة الاتحادية

مبادرة: إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016

هدفت هذه المبادرة إلى إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016 والتنسيق مع الجهات الاتحادية بشأن إعداد ميزانيتها ومراجعتها واعتمادها وذلك وفقاً لضوابط إعداد الميزانية وفقاً للتشريعات المنظمة وقواعد إعداد الميزانية الصفرية. وتضمنت خطوات تنفيذ هذه المبادرة مجموعة من الخطوات الرئيسية كمتابعة تحديث الإيرادات المتوقع تحصيلها للسنة المالية 2016، وإصدار التعميم المالي الخاص بإعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016، ومتابعة إعداد واستلام مشروعات الميزانيات مع الجهات الاتحادية، ودراسة مشروعات الميزانيات الواردة، بالإضافة إلى رفع مشروع الميزانية العامة للاتحاد للاعتماد

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
5	تحول الحكومة الاتحادية من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق (الدراسة والتصميم)	%100	%93.7	25	نسبة إنجاز التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق	تشغيلي	%25	%25
				26	نسبة انجاز السياسات والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتحول إلى أساس الاستحقاق.	تشغيلي	%100	%100

وزارة المالية
Ministry of Finance

استبيان تقييم برنامج التحول الحكومي من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق

أهم الإنجازات:

رفع مشروع الميزانية العامة للاتحاد بشكل متوازن بدون عجز تمويلي حيث تم تحقيق نسبة توازن بين الإيرادات والمصروفات للحكومة الاتحادية بنسبة 100%

إعداد 8 دراسات تحليلية في مجال التخطيط المالي

بلغت نسبة إنجاز إعداد الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016 ومشروع قانونها في الوقت المحدد 100%

تم تطبيق التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية COFOG بنسبة 100% على النفقات الحكومية

القطاع والنسبة المخصصة من الميزانية الاتحادية

%41.7

الشؤون الحكومية

%2.7

البنية التحتية والاقتصادية

%40.5

التنمية الاجتماعية

%8.1

المنافع الاجتماعية

%3.3

منح ومصاريف اتحادية أخرى

%2.1

المشروعات

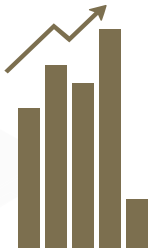

%1.6

الاستثمارات المالية

مبادرة: تحول الحكومة الاتحادية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق

جاءت هذه المبادرة لدعم سعي وزارة المالية لاستكمال عملية التحول إلى اعتماد المنهجيات الحديثة في هذا المجال، حيث كانت الوزارة قد أطلقت برنامجاً خاصاً لتحول الى المحاسبة على أساس الاستحقاق على مستوى الحكومة الاتحادية، بالاستناد إلى المادة 29 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2011 القاضي بتقييد الايرادات والمصروفات استناداً لتاريخ نشوء الحق أو الدين بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه فعلا تحصيل الإيرادات او دفع المصروفات.

وتماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي التي أفادت بضرورة رفع جميع التقارير المالية على أساس الاستحقاق ابتداء من عام 2018، تسعى وزارة المالية من خلال هذا البرنامج لأن تصبح دولة الإمارات أول دولة خليجية عربية شرق أوسطية تنجح في تطبيق أساس الاستحقاق.

ما هي فوائد الانتقال لاعتماد المحاسبة على لأساس الاستحقاق؟

- تقديم صورة واضحة عن مدى نجاح الحكومة في ادارة مواردها
- تقييم المراكز المالية والتدفقات النقدية للوزارات والهيئات الاتحادية
- توفير رؤية خاصة بالبيانات المالية لعدد من السنوات
- إمكانية اجراء مقارنات مع القطاعين الخاص والتطوعي، والبيانات التاريخية أو غير ذلك
- القدرة على إجراء تقييم دقيق لكلفة وفعالية العمليات والخدمات التي تقدمها الحكومة
- توفير سجلات محاسبية تعكس صورة أكثر دقة وتكاملاً

مراحل برنامج الانتقال لاعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق

اعتمدت وزارة المالية مجموعة المراحل الإجرائية لتحقيق الانتقال لاعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق بالاستناد إلى دراسة متخصصة نفذتها الوزارة لمبادرات تحول مماثلة حول العالم، وجاءت هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة التشريعية: مرحلة دراسة التشريعات والرسوم والقوانين الحالية والتعرف على مدى وملاءمتها للأساس الاستحقاق، مع تحديد الفجوات وإعادة إصدار القوانين واللوائح وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يتماشى مع اساس الاستحقاق

المرحلة التنفيذ: تقوم على تنفيذ المشاريع الفرعية مثل مشروع جرد الأصول ومشروع تقييم وتدريب موظفي الجهات الاتحادية .... الخ

مرحلة الإطلاق: بدء اعتماد الحكومة الاتحادية للمحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي وتقديم الدعم للجهات الحكومية وذلك الانتهاء من المرحلة التنفيذية

أهم الإنجازات:

- تحليل الفجوات بين السياسات المحاسبية والمالية والتشريعات المطبقة حالياً في الحكومة الاتحادية والمعايير المحاسبية والسياسات المالية المستقبلية والتشريعات والقوانين المبنية / الآخذة بعين الاعتبار أساس الاستحقاق

- الانتهاء من تطوير معايير محاسبة على أساس الاستحقاق للحكومة الاتحادية لأول مرة منذ انشاءها والمرتكزة على الاطر المحاسبية الاحدث والأكثر اتباعا عالميا بعد تعديلها لتتماشى مع الطبيعة الخاصة لدولة الامارات العربية المتحدة

- تطوير السياسات المالية والاجراءات ودورات العمل الجديدة تماشيا مع أساس الاستحقاق المحاسبي وأفضل الممارسات العالمية والمعايير المحاسبية المستحدثة

- البدء في إعداد خارطة الطريق وقائمة المشاريع المستقبلية لتنفيذ برنامج التحول للمحاسبة على اساس الاستحقاق وتطوير خطة العمل

- إعداد النشرة الإخبارية لبرنامج التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي، وهي نشرة توعوية دورية تصدر كل شهرين على المستوى الاتحادي، وتهدف إلى توعية المختصين بمميزات وفوائد التحول الى أساس الاستحقاق، أصدر العدد الأول من النشرة في شهر نوفمبر 2015

- الاستبيان الكمي لتقييم جاهزية التغيير، والذي هدف إلى تقييم جاهزية الجهات الحكومية الاتحادية للتغيير وتحديد وتتبع المقاييس الأساسية التالية الخاصة بجاهزية التغيير. ويركز على قياس مستوى الوعي ببرنامج التحول، ومستوى الوعي بأساس الاستحقاق، ومستوى استعدادية وجاهزية التغيير، ومستوى انجاز وفاعلية التدريب، ومستوى الدعم لبرنامج التحول، ومستوى فاعلية التواصل.

نبذة عن الأنظمة المحاسبية المعتمدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دول العالم المتقدمة التي نجحت في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق...

المصدر: استبيان برايس ووترهاوس كوبرز العالمي حول المحاسبة والتقارير الحكومية.

مبادرة: تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية للعام 2015

تهدف هذه المبادرة إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة النقدية على مستوى الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، عبر تطوير آليات فعالة لإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة من خلال إنجاز نظام الكتروني لأتمتة عمليات الإدارة النقدية، والتقارير النقدية، والتسويات البنكية والمدفوعات النقدية.

أهم الإنجازات:

حصر الحسابات المصرفية:

- أتمتة عملية حصر جميع الكشوف البنكية على النظام
- تحقيق الشفافية في جميع حسابات الجهات الاتحادية

ادارة النقد والسيولة:

- تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومعرفة حجم السيولة النقدية المتوفرة او العجز النقدي
- الاستعلام عن حجم النقد المتوفر في الحسابات المصرفية للوزارات والجهات الاتحادية

التسويات البنكية:

- أتمتة عمليات التسويات البنكية

إدارة المدفوعات النقدية:

- أتمتة عمليات الموافقة على الدفعات

إدارة الفوائض النقدية:

- التأكيد على ما تم الاتفاق به مع البنوك والمصارف

التقارير النقدية:

- استخراج التقارير المالية من النظام

إدارة العمليات المصرفية:

- التأكد من قيام البنوك والمصارف بالالتزام بالتعليمات الصادرة

الهدف الاستراتيجي الثالث: رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها

تلتزم وزارة المالية بتحقيق الريادة والاستدامة المالية في كافة عملياتها وأنظمتها المالية الحكومية المختلفة، حيث استطاعت الوزارة ترسيخ مكانة منظومة الدرهم الالكتروني كوسيلة حديثة وعصرية لدفع وتحصيل رسوم الخدمات الذكية، فضلاً عن تطويرها لخطط أتمتة إجراءات اعداد الميزانية الاتحادية، ونظام الرواتب الاتحادي النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية.

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية	%100	%88.6	1	عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي تم تقديمها للجهات الاتحادية	تشغيلي	9	9
				2	نسبة إنجاز البرامج التدريبية المطلوبة لموظفي الحكومة الاتحادية من المخطط	تشغيلي	%100	%100
				3	نسبة إنجاز نظام إلكتروني لتدريب موظفي الجهات الاتحادية	تشغيلي	%100	%100
				4	عدد التقارير التي تم رفعها للإدارة العليا بشأن تدريب الجهات الاتحادية	تشغيلي	2	2
				5	قياس العائد على التدريب لموظفي الحكومة الاتحادية	تشغيلي	%75	%60

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
2	تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية	%98.5	%83.6	6	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن كفاءة الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية	استراتيجي	%89	%86
				7	نسبة أتمته أنظمة العمل المالية على مستوى الحكومة الاتحادية	استراتيجي	%85	%94
				8	عدد الأنظمة الجديدة التي سيتم تطويرها في النظام الإلكتروني المالي للحكومة الاتحادية	تشغيلي	1	1
				9	عدد التقارير المالية المطورة في النظام المالي للحكومة الاتحادية	تشغيلي	5	5
				10	عدد الأنظمة الجديدة التي سيتم تطبيقها في النظام المالي الإلكتروني	تشغيلي	3	3

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
3	تطوير نظام الرواتب الاتحادي	%100	%79.1	11	نسبة التقارير المالية المطورة وفقا للاحتياجات المعتمدة في نظام الرواتب الاتحادي	تشغيلي	%100	%100
				12	نسبة الاجراءات المطورة وفقا للاحتياجات المعتمدة في نظام الرواتب الاتحادي	تشغيلي	%100	%100
				13	نسبة انخفاض طلبات الدعم الفني لنظام الرواتب الاتحادي.	تشغيلي	%50	%53

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
4	تطوير نظام أتمتة إجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة	100%	75.8%	14	نسبة إنجاز التنفيذ النهائي لمتطلبات إعداد الميزانية في نظام أتمته إجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة	تشغيلي	100%	100%
				15	نسبة إنجاز حصر المتطلبات النهائية لإعداد الميزانية في نظام أتمته إجراءات إعداد الميزانية الواردة من إدارة الميزانية بالوزارة	تشغيلي	100%	100%
5	تطوير وتحديث أدلة العمل المالية	100%	44.6%	16	نسبة إنجاز تحديث دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية ورفعه لمجلس الوزراء	تشغيلي	100%	95%
				17	عدد أدلة العمل المعتمدة في الوزارة التي تم تحديثها	تشغيلي	5	8
				18	عدد أدلة العمل الجديدة التي سيتم إصدارها	تشغيلي	1	1

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز
6	إدارة وتطوير أعمال الدرهم الالكتروني	100%	90.9%	19	نسبة تحصيل رسوم الخدمات الاتحادية إلكترونياً	تشغيلي	70%	75.29%
				20	عدد الجهات في القطاع العام والخاص التي سيتم ربطها بخدمات الدرهم الالكتروني	تشغيلي	6	7
				21	عدد الخدمات الجديدة التي سيتم إطلاقها في نظام الدرهم الالكتروني	تشغيلي	1	1
				22	عدد البنوك التي سيتم تطبيق نظام التصديقات الالكتروني فيها	تشغيلي	10	10
				23	نسبة إنجاز خطة تسويق الدرهم الالكتروني	تشغيلي	100%	100%
				24	عدد الجهات الخاصة التي تم التعاقد معها لبيع وشحن بطاقات الخاصة من الدرهم الإلكتروني	تشغيلي	2	2
				25	نسبة تطبيق وتشغيل نظام أمن المعلومات الخاص بنظام الدرهم الالكتروني	تشغيلي	100%	100%

حصاد العام إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة المالية خلال عام 2015:

- اعداد الدليل الاسترشادي لمشاريع عقود الشراكة بين الجهات الحكومية الاتحادية والقطاع الخاص
- المشاركة في حضور المؤتمر الاقليمي لدعم فرص التحويل للشركات الصغيرة والمتوسطة للدول الصغير في القاهرة

- صدور قرار المجلس الوزاري بشأن:
  - آلية علاوة (جودة معيشة) عن فروق أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للدرهم في راتب العاملين في السلك الدبلوماسي بالخارج ومن في حكمهم
  - اعتماد دليل الاجراءات المالية الموحد للعام 2015م
  - دليل وإجراءات تأجير المباني والممتلكات الحكومية الاتحادية
  - القانون الاتحادي لإعادة التنظيم المالي والإفلاس
- صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات بشأن تسليم المبنى القديم لمحكمة كلباء إلى حكومة الشارقة
- عقد دورات تدريبية بشأن الأنظمة المالية للعام 2015 للوزارات والجهات الاتحادية
- المشاركة في اجتماع فريق المشتريات الحكومية لدول المجلس في الرياض
- توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع الجهات المحلية بشأن تحصيل الدرهم الالكتروني

مبادرة: إدارة وتطوير أعمال الدرهم الالكتروني للعام 2015

بنيت مبادرة إدارة وتطوير أعمال الدرهم الالكتروني للعام 2015؛ لتسهم بشكل مباشر في تطوير خدمات منظومة الدرهم الالكتروني، حيث استطاعت وزارة المالية أدراج خدمات جديدة أتاحت أمام المتعاملين العديد من وسائل الدفع الالكترونية للاختيار بينهما وذلك لسداد رسوم الخدمات الاتحادية أو الخاصة.

أهداف ودوافع المبادرة:

- تسهيل الحصول على الخدمة للمتعاملين من خلال تقديم الخدمة الالكترونية الجديدة
- تقديم الخدمات لشرائح أوسع وأكبر في المجتمع ومواكبة التطور العالمي في تقديم الخدمات الحكومية
- العمل على زيادة فعالية التخلص من وسائل التحصيل اليدوي وتقليص تداول النقد لدى أمناء العهد
- الاستناد إلى التقارير في بناء قواعد بيانات مالية وإحصائية تفصيلية دقيقة تمكن دعم الإدارات العليا والتنفيذية في اتخاذ القرارات وتحليل وقياس الأداء وسرعة تنفيذ العديد من الإجراءات والعمليات الإدارية المساندة بسهولة ويسر تطبيق استراتيجية حكومة الامارات الالكترونية
- زيادة مؤشر نسبة رضا المتعاملين في الجهات الاتحادية
- العمل على تعزيز برنامج الدرهم الإلكتروني وتعميم تطبيقاته

أهم الإنجازات:

تمكنت وزارة المالية من تنفيذ كافة الأنشطة المدرجة تحت هذه المبادرة وتحقيق جميع مؤشراتها التشغيلية بنسبة انجاز تفوق 100% كما هو موضح:

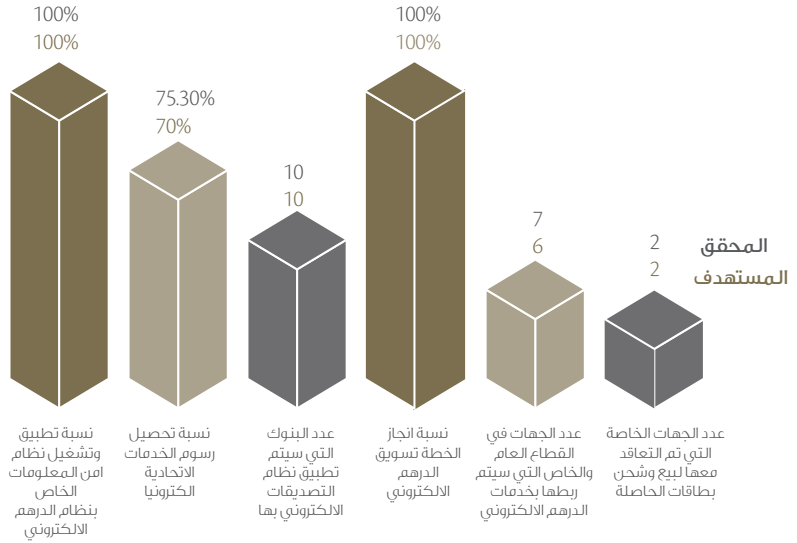

ويبين الرسم البياني أدناه النتائج التشغيلية لمبادرة إدارة وتطوير أعمال الدرهم الالكتروني للعام 2015:

مبادرة: تطوير نظام أتمتة اجراءات اعداد الميزانية

تهدف هذه المبادرة إلى دراسة كافة أوجه التطوير والتحسين على نظام أتمتة إجراءات اعداد الميزانية العامة للاتحاد وتهيئة النظام المختص لتلبية توجيهات القيادة بتطوير وتحويل دورة التخطيط الاستراتيجي من 3 سنوات إلى 5 سنوات، والتخلص من التخصيصات الكبيرة الموجود في النظام والتي تؤثر على النظام بشكل سلبي، ومعالجة كافة المشاكل التي تواجه مستخدمي الأنظمة في الحكومة الاتحادية، إلى جانب حصر متطلبات تطوير نظام تخطيط القوى العاملة من الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية.

أهم الإنجازات:

- تطوير نظام اتمته اجراءات اعداد الميزانية والتخلص من كافة التخصيصات التي كانت تؤثر على كفاءة النظام
- جاهزية النظام لدورة جاهزية كاملة لدورة الميزانية 2017-2021
- تحسين وتطوير اجراءات عمل النظام وتقليص الفترة الزمنية المستغرقة لتحميل البيانات من 3 اسابيع الى يوم عمل واحد وتطوير ما يزيد عن 15 تقرير جديد على النظام

مبادرة: تطوير نظام الرواتب الاتحادي

تهدف المبادرة الى تطوير نظام الرواتب للحكومة الاتحادية ليواكب المتطلبات الجديدة للجهات الاتحادية، وذلك فضلاً عن تطوير عمليات وآليات الصرف وبناء آلية هيكلية تشمل تطبيق النظام على كافة الجهات الحكومية الاتحادية.

أهم الإنجازات:

- بناء تقنيات جديدة في نظام الرواتب تطور من إجراءات العمل وتعالج بعض المشاكل الفنية التي كانت تواجهها بعض الجهات الاتحادية
- بناء منظومة متكاملة من التقارير لاستخراج معظم البيانات المطلوبة والتي تحتاجها الجهات الاتحادية كل على حده
- بناء وتفعيل آليات للرقابة على كافة الاجراءات المدخلة على نظام الرواتب الاتحادي

مبادرة: تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية

تهدف المبادرة الى تطبيق وتعزيز تكامل الأنظمة لكافة الجهات الاتحادية المطبقة لمنظومة النظام المالي الاتحادي، وأتمتة دورة الشراء والمخازن مع دورة الدفع على نظام موحد ومؤتمت بشكل كامل، إلى جانب أتمتة أنظمة المخازن والجرد على الأجهزة المحمولة لتوفير الوقت ومتابعة الأصول والعهد الشخصية للموظفين

أهم الانجازات والنتائج

- أتمتة جميع إجراءات دورة المشتريات والمخازن حتى الدفع
- دراسة جاهزية النظام لمعرفة مدى إمكانية تطبيقة وإطلاقه على كافة الجهات الاتحادية المطبقة لمنظومة النظام المالي الاتحادي
- تحسين وتطوير وأتمتة اجراءات العمل أثر بشكل ايجابي على الفترة الزمنية المستغرقة لتقديم الاجراء والانتهاء بالكامل من الاجراءات الورقية

الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية

تعتبر تطوير وتحديث التشريعات الناظمة للنشاطات المالية والاقتصادية على مستوى دولة الإمارات وابتكار الجديد منها، عاملاً أساسياً وجوهرياً في ضمان قدرتها على الاستمرارية والمنافسة بشكل مستدام، الأمر الذي وتحرص وزارة المالية وتسعى بشكل دؤوب للمحافظة عليه ضمن قائمة أولوياتها .

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	مراجعة واستحداث القواعد واللوائح والإجراءات المالية لرفع فعالية الإدارة المالية	%100	%95.8	1	نسبة تغطية التشريعات والقرارات والسياسات المالية لاحتياجات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	%45	%45
				2	عدد مقترحات مشاريع القوانين والسياسات الجديدة التي تم رفعها للجهات العليا بالحكومة	تشغيلي	2	2
				3	نسبة إنجاز رفع دليل الأحكام والإجراءات بشأن الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص إلى مجلس الوزراء	تشغيلي	%100	%100
				4	عدد الدراسات الهادفة لتوحيد القوانين والسياسات	تشغيلي	1	1
				5	نسبة إنجاز تحديث قواعد تنظيم الإسكان في الحكومة الاتحادية ورفعها لمجلس الوزراء.	تشغيلي	%100	%95
				6	نسبة إنجاز قائمة السياسات والقواعد واللوائح والإجراءات المالية لاحتياجات الحكومة الاتحادية واعتمادها من الإدارة العليا	تشغيلي	%100	%100
				7	نسبة إنجاز تقرير نتائج الزيارات التي تم عقدها مع الجهات الاتحادية والقطاع الخاص بشأن عقود الشراكة ورفعه إلى الإدارة العليا	تشغيلي	%100	%100

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
2	إدارة وتطوير النماذج الموحدة ذات الصلة بالمالية العامة في الحكومة الاتحادية	%100	%90.1	8	نسبة إنجاز وثيقة التأمين الموحدة للوافدين العاملين في الحكومة الاتحادية	تشغيلي	%100	%100
				9	نسبة رضا الموظفين الوافدين في الجهات الاتحادية عن وثيقة التأمين الموحدة	تشغيلي	%75	%54.51
				10	عدد التقارير التي رفعها إلى وكيل الوزارة بشأن وثيقة التأمين الموحدة	تشغيلي	1	1
				11	نسبة إنجاز نموذج العقد الموحد لتأجير المباني والممتلكات الحكومية	تشغيلي	%100	%100
				12	نسبة إنجاز مراجعة النموذج الموحد لعقود إيجار السكن لموظفي الحكومة الاتحادية.	تشغيلي	%100	%100

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
3	توحيد السياسات المالية على مستوى دولة الإمارات	%100	%85.5	13	نسبة السياسات التي يتم مواءمتها/ توحيدها مع الحكومات المحلية	استراتيجي	%30	%30
				14	نسبة إنجاز اعتماد قائمة السياسات التي يتم مواءمتها/ توحيدها مع الحكومات المحلية من رئيس مجلس تنسيق السياسات المالية	تشغيلي	%100	%100
				15	نسبة إغلاق التوصيات الصادرة عن مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية	تشغيلي	%80	%80
				16	نسبة تنفيذ توصيات دراسة توحيد المعايير المحاسبية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.	تشغيلي	%10	%10
				17	نسبة متابعة الجهات المحلية بشأن امكانية التصنيف الوظيفي للنفقات GOFOC في الحكومات المحلية	تشغيلي	%20	%20
				18	عدد اللقاء وورش العمل ذات الصلة بتوحيد السياسات والبيانات المالية التي تعقدها الوزارة للجهات المعنية	تشغيلي	6	6

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
4	توحيد البيانات المالية على مستوى دولة الإمارات	%100	%92.3	19	رفع تقرير البيانات المالية المجمعة لدولة الإمارات للربع الرابع لعام 2014م لمجلس تنسيق السياسات المالية	تشغيلي	1	1
				20	نسبة إنجاز رفع التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الامارات لعام 2014م لمجلس الوزراء	تشغيلي	%100	%100
				21	عدد التقارير المجمعة للبيانات المالية لدولة الإمارات لعام 2015م التي تم رفعها لمجلس تنسيق السياسات المالية	تشغيلي	3	3
				22	نسبة انجاز نشر البيانات المالية الموحدة للدولة عن عام 2014م في قنوات التواصل المعتمدة	تشغيلي	%100	%100
				23	نسبة تحديث قوائم القطاع العام وفقا لتعريف الحكومة العامة لدى صندوق النقد الدولي	تشغيلي	%100	%100
				24	نسبة تغطية الجهات في التقرير المالي الموحد لدولة الامارات	تشغيلي	%4	%4
				25	عدد الجهات المعنية التي تم ربط أنظمتها المالية مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة	تشغيلي	2	2

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
5	تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 MSFG	%100	%94.0	26	نسبة تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة 2014 MSFG	تشغيلي	%100	%100
				27	نسبة إنجاز رفع التوصيات المتعلقة بتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة 2014 MSFG لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية	تشغيلي	%100	%100
				28	عدد ورش العمل التي تم عقدها للجهات ذات العلاقة بتحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 MSFG	تشغيلي	7	7

حصاد العام إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع لوزارة المالية خلال عام 2015:

- إصدار دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية للعام 2015
- تحديد امتيازات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- مذكرة بشأن اقتصار عقود المناقصات الاتحادية على الشركات والمؤسسات الخاصة الملتزمة بسياسة التوطين
- إعادة تنظيم مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية
- اصدار دليل تقارير إحصاءات مالية الحكومة GFSM 2014
- الانتهاء من إعداد مشروع قانون اتحادي في شأن قانون وضع الاموال المنقولة ضماناً الدين
- الانتهاء من إعداد مشروع قانون اتحادي في شأن التنظيم المالي والإفلاس
- الانتهاء من إعداد مشروع قانون اتحادي في شأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب
- الانتهاء من إعداد مشروع قانون اتحادي في شأن نظام التأجير التمويلي

مبادرة: توحيد البيانات المالية على مستوى دولة الإمارات

لطالما كانت عملية تنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات؛ إحدى الأولويات الاستراتيجية لوزارة المالية، وذلك سعياً منها لتحقيق الانضباط المالي والتوازن الاقتصادي. وتهدف مبادرة توحيد البيانات المالية على مستوى دولة الإمارات إلى تعزيز الشفافية من خلال تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة الممارسات والتشريعات المالية عبر برنامج يختص في تطوير وتنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والمحلية.

وتشمل إنجازات وزارة المالية ضمن هذه المبادرة على ما يلي:

- إنجاز تصنيف قوائم القطاع العام وفقاً لتعريف الحكومة العامة لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 100%
- رفع التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الامارات لعام 2014 لمجلس الوزراء بنسبة 100%
- رفع 3 من تقارير مجمعة للبيانات المالية لدولة الامارات لعام 2015 لمجلس تنسيق السياسات المالية
- نشر البيانات المالية الموحدة للدولة لعام 2014م في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي وقنوات الاتصال المحلية بنسبة 100%
- إنجاز التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الإمارات للربع الرابع لعام 2014 ورفعه لمجلس تنسيق السياسات المالية بنسبة 100%
- ربط الأنظمة المالية لثلاثة جهات مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة
- تغطية الجهات في التقرير المالي الموحد لدولة الامارات بنسبة 100%
- عقد اجتماعات تنسيقية مع أعضاء الفريق لمجلس تنسيق السياسات المالية والجهات الاتحادية المستقلة بشأن إعداد التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات
- اعتماد التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات لعام 2014 من أعضاء مجلس تنسيق السياسات ورفعه لمجلس الوزراء واعتماده
- نشر البيانات المالية لدولة الإمارات لعام 2014 في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي
- ربط عدد من الأنظمة المالية لبعض الجهات المعنية مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة
- الربط الإلكتروني بين الحكومة الاتحادية وحكومتي الفجيرة ورأس الخيمة
- تم إصدار التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات لعام 2014 والأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2015
- تنظيم منتدى تنسيق السياسات والمعلومات المالية في دولة الإمارات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.
- اطلاع بعثة مشاورات المادة الرابعة من صندوق النقد الدولي على تجربة الدولة بتطبيق إحصاءات مالية الحكومة وآخر تحديثاتها

بيانات إحصاءات مالية الحكومة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015

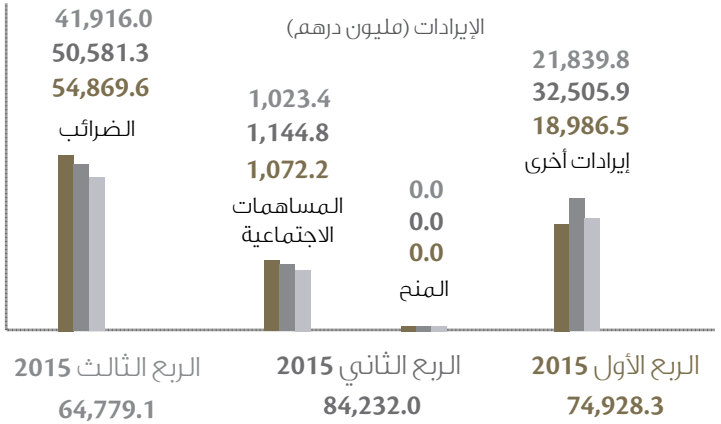

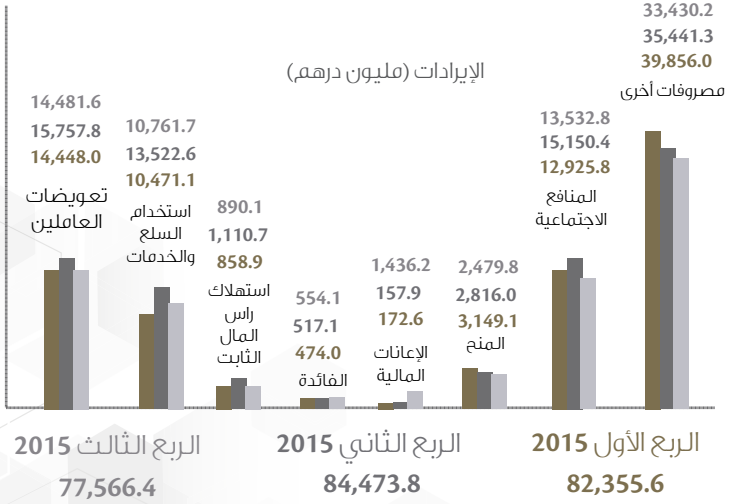

مبادرة: تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة للعام 2015

أطلق صندوق النقد الدولي تحديث خاصاً بدليل احصاءات مالية الحكومة 2001 متمثلاً بالنسخة الجديدة 2014، وتماشياً مع هذا التحديث فقد شكلت وزارة المالية لجنة استشارية متخصصة بإحصاءات مالية الحكومة، وقامت بإنشاء المنتدى الإلكتروني لمناقشة الدليل.

ويمتاز دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 عن النسخة السابقة بمجموعة من الميزات، وهي:

- يعكس التغيرات الجديدة على الادوات المالية ومتطلبات الدول المستجدة في مجال المالية العامة
- زيادة الاتساق مع نظم احصاءات الاقتصاد الكلي الاخرى مثل الحسابات القومية وميزان المدفوعات
- تقديم ايضاحات وارشادات خاصة بجمع البيانات مثل اضافة شجرة القرارات الخاصة بالتقسيم القطاعي واضافة مؤشرات السيطرة، وارشادات حول وقت القيد وتسجيل المعاملات والتقييم وتوحيد البيانات
- إضافة مجملات جديدة (الانفاق)، وزيادة مستوى التفصيل في التصنيفات وعرض البيانات مثل توزيع الارباح الموزعة والفوائد المقبوضة الى مقيمين وغير مقيمين
- اضافة بنود مثل ارباح عوائد الاستثمار الاجنبي المباشر المعاد استثمارها، وتحسينات الأراضي ونظم الاسلحة والمخزونات العسكرية وغيرها من التفصيلات الأخرى

أهم الإنجازات:

المرحلة التحضيرية:

- المشاركة في مراجعة النسخة الاولية من الدليل وتزويد الصندوق بالملاحظات الفنية
- المشاركة في اجتماع اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة المنعقد في واشنطن في مارس 2015، لإطلاق النسخة النهائية من الدليل
- استقدام بعثة فنية من صندوق النقد الدولي للتعريف بآليات تطبيق التغيرات
- إعداد الخطة التنفيذية والجدول الزمني لتطبيق التغيرات على مستوى الدولة
- تشكيل الفريق الفني لتطبيق التغيرات ويشمل أعضاء من وزارة المالية والدوائر المالية في حكومات الإمارات

- قامت وزارة المالية بعقد 8 ورش عمل تحضيرية للحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات لتوضيح التغيرات على الدليل وآليات تطبيقها

مرحلة التنفيذ والتطبيق:

- الانتهاء من موائمة حسابات الحكومة الاتحادية مع التصنيفات الجديدة في دليل 2014
- تحديث نظام التقارير الخاص ببوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة بما يتماشى مع متطلبات الدليل المحدث
- تضمين بيانات الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية كقطاع حكومي مستقل حسب متطلبات دليل 2014 المحدث
- إطلاق نسخة النظام المحدثة خلال شهر مايو 2015 حسب خطة العمل المعتمدة

- **الربط الإلكتروني مع الأنظمة المالية لحكومات الإمارات**

استكمالاً لجهود الإيفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي لشأن نشر احصائيات مالية الحكومة، استكملت وزارة المالية خلال الأعوام القليلة الماضية عمليات الربط بين النظام المالي لحكومة بالأنظمة المالية المحلية لحكومات دبي، والشارقة، والفجيرة، وأبوظبي وعجمان.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

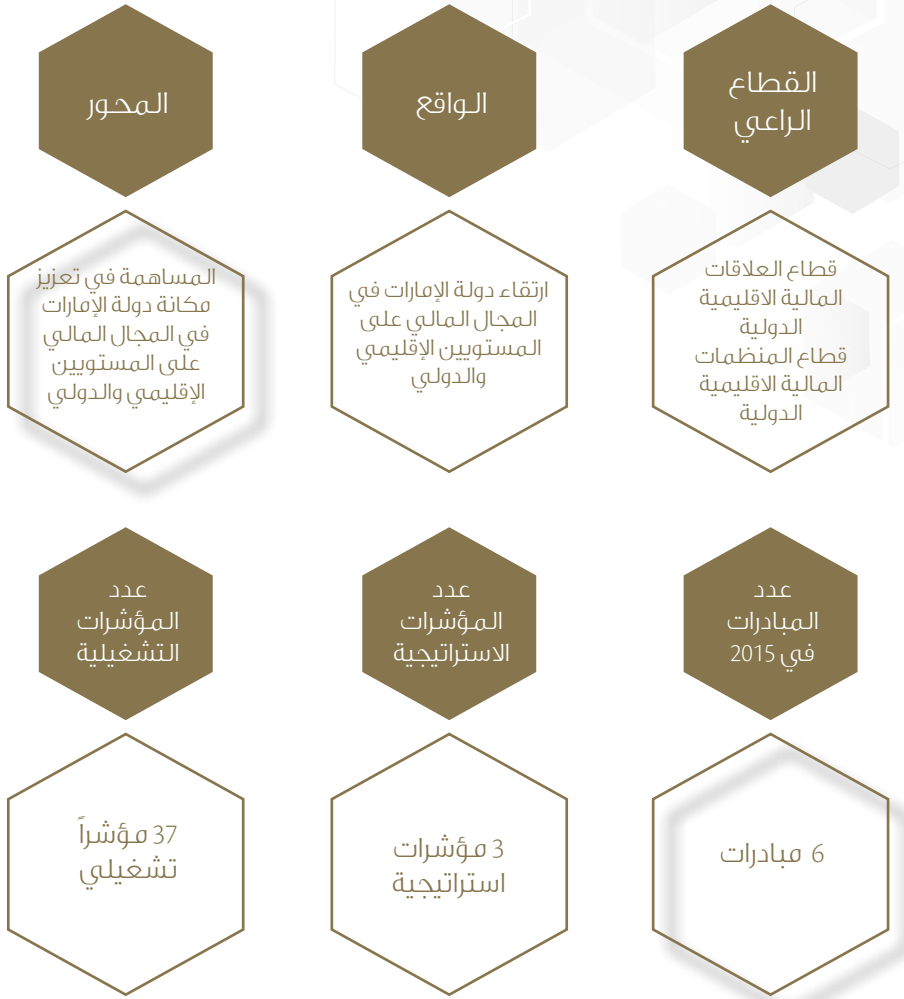

يمكن النظر إلى العلاقات المالية الدولية التي تملكها أي دولة مع محيطها الإقليمي والدولي على أنها الأساس الرئيس للترويج لقطاعها الاقتصادي والتعريف بالفرص المتاحة للاستثمار والتوسع التجاري، وتطوير الترتيب التنافسي للدولة في مختلف تقارير التنافسية العالمية. وجاء الهدف الاستراتيجي الخامس لوزارة المالية ليدعم قدرة الوزارة على تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي.

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	تعزيز دور الدولة في المجال المالي من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقد الفعاليات المتنوعة	%100	%95.1	1	نسبة شمولية الاتفاقيات والمذكرات الموقعة لدول العالم	استراتيجي	%45	%47.67
				2	الخفض في نسبة الضريبة المفروضة على استثمارات الدولة في الخارج	استراتيجي	%80	%82
				3	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع دول العالم	تشغيلي	139	147
				4	عدد مذكرات التفاهم الموقعة	تشغيلي	1	2
				5	عدد الفعاليات التي تم تقديمها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DCEO	تشغيلي	1	1
				6	عدد اللقاءات التعريفية التي يتم تنظيمها للتعريف بمميزات الاتفاقيات في المجالي المالي والاقتصادي.	تشغيلي	2	2
				7	نسبة الالتزام بخطة تعديل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع الدول	تشغيلي	%100	%100

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
1	تعزيز دور الدولة في المجال المالي من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقد الفعاليات المتنوعة	%100	%95.1	8	عدد الدراسات / التقارير التي تمت إعدادها في المجال المالي والاقتصادي ورفعها للإدارة العليا	تشغيلي	6	8
				9	قياس مدى الاستفادة من الاتفاقيات التي تم ابرامها في المجالي المالي والاقتصادي.	تشغيلي	%70	%70

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
2	تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون	%100	%93.2	10	نسبة نمو مساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية	استراتيجي	%15	%15
				11	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة أمام لجان دول مجلس التعاون	تشغيلي	5	5
				12	عدد اللقاءات التعريفية في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون التي يتم تنظيمها	تشغيلي	3	3
				13	نسبة تطبيق قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المجال المالي ولاقتصادي	تشغيلي	%78	%90
				14	عدد الدراسات / التقارير التي تمت في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي	تشغيلي	3	3
				15	عدد التقارير المرفوعة من الفريق الوطني لتعميق التكامل المالي والاقتصادي الخليجي الى الادارة العليا	تشغيلي	2	2
				16	نسبة اعتماد لجان دول مجلس التعاون للاقتراحات المقدمة من الوزارة	تشغيلي	%40	%40

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
2	تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون	%100	%93.2	17	نسبة إنجاز اصدار التقرير الاحصائي في مجالات السوق الخليجية المشتركة	تشغيلي	%100	%100
				18	نسبة الاستفادة من التقرير الاحصائي في مجالات السوق الخليجية المشتركة	تشغيلي	%60	%85
				19	نسبة الاستفادة من اللقاءات التعريفية التي تمت في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون	تشغيلي	%88	%88
3	دراسة التقارير الاقتصادية والاداء المالي للمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية	%100	%91.5	20	عدد تقارير التحاليل المالية للمنظمات والمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية، ورفعها للإدارة العليا	تشغيلي	8	8
				21	عدد ورش العمل التي تقدم لممثلي الدولة في المؤسسات والمالية الإقليمية والدولية	تشغيلي	2	2
				22	عدد التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات المالية الإقليمية والدولية التي يتم تحليلها ورفعها للإدارة العليا.	تشغيلي	8	8

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
4	تفعيل دور الوزارة في فعاليات الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ٢٠١٥	%100	%89.5	23	نسبة إنجاز حفل استقبال البنوك الوطنية على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2015م.	تشغيلي	%100	%100
				24	نسبة استفادة البنوك الوطنية من المشاركة في حفل استقبال البنوك على الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2015.	تشغيلي	%50	%50
5	تعزيز مكانة الدولة في الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية	%100	%94.3	25	عدد مشاركات الوزارة في النشاطات العالمية	تشغيلي	6	6
				26	عدد المشاركات التي تمت لتقديم المنح والمساعدات الخارجية	تشغيلي	6	6
				27	نسبة اغلاق الملاحظات الواردة من المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، وفقا لتقييم المرحلة الثانية	تشغيلي	%100	%100

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
5	تعزيز مكانة الدولة في الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية	%100	%94.3	28	عدد اللقاءات التي تعقد مع الجهات لاستيفاء متطلبات المرحلة الأولى والثانية من تقييم المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية	تشغيلي	2	2
				29	نسبة اغلاق الملاحظات الواردة من المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، وفقا لتقييم المرحلة الأولى	تشغيلي	%100	%100
				30	نسبة إنجاز تجميع البيانات الخاصة بعملاء قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية للخاضعين للضريبة (فاتكا)	تشغيلي	%100	%100
				31	نسبة الرد على طلبات الدول بشأن تبادل المعلومات لأغراض الضريبية	تشغيلي	%100	%100
				32	عدد التقارير التي تم رفعها الى الادارة العليا بشأن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة	تشغيلي	1	1

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015

رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
6	تعزيز العلاقة مع المؤسسات والمنظمات المالية الإقليمية والدولية	%99.97	%90.0	33	عدد النشاطات المشتركة مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية	تشغيلي	2	2
				34	عدد مشاريع الدعم الفني التي ساهمت الوزارة بتقديمها للجهات بالدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية	تشغيلي	2	2
				35	عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المقدمة من المعاهد التنموية لموظفي الجهات المعنية بالدولة	تشغيلي	12	12
				36	عدد الاتفاقيات الموقعة في مجال الدعم الفني	تشغيلي	2	2
				37	عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهات داخل وخارج الدولة في مجال التعاون وتعزيز العلاقات وبناء القدرات	تشغيلي	3	2

مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2015								
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	قيم الإنجاز المستهدفة	قيم الإنجاز المحققة
6	تعزيز العلاقة مع المؤسسات والمنظمات المالية الإقليمية والدولية	%99.97	%90.0	38	عدد المشاركات في الاجتماعات الإقليمية والدولية ورفع المقترحات للإدارة العليا	تشغيلي	5	5
				39	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة للمنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية	تشغيلي	4	4
				40	نسبة المقترحات المطبقة إلى الاقتراحات المقدمة من الوزارة للمنظمات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية	تشغيلي	%25	%25

حصاد العام إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس لوزارة المالية خلال عام 2015:

- توقيع اتفاقيات ثنائية مع مجموعة G20 ومنظمة OECD بشأن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية
- المساهمة في التجديد العاشر لموارد الصندوق الدولية للتنمية الزراعية (إيفاد) للفترة من 2016-2018
- المشاركة في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة واجتماع الدورة الاعتيادية السادسة لمجلس وزراء المالية العرب بدولة الكويت
- المساهمة في رأسمال شركة الملاحة العربية المتحدة
- رفع مذكرة للحكومة بشأن دراسة صندوق النقد العربي حول بطالة الشباب في الدول العربية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على عقد التأسيس والنظام الاساسي لشركة الاتحاد لائتمان الصادرات

- المشاركة في الاجتماع السنوي الأربعين لمجلس محافظي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في موزمبيق
- المشاركة في الاجتماع المئة للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي
- توقيع اتفاقية بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية (فاتكا).
- المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جمهورية البيرو
- توقيع مذكرة تفاهم استيفاء متطلبات المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات مع هيئة رأس الخيمة للاستثمار وسلطة منطقة التجارة الحرة بأم القيوين

توقيع اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة الامارات العربية المتحدة وكل من:

جمهورية كينيا
جمهورية قرغيزستان
مملكة تايلند
جمهورية القمر المتحدة
جمهورية موريشيوس
جمهورية اليونان
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
إمارة أندورا
جمهورية كوسوفو

توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وكل من:

حكومة هونج كونج
دوقية لوكسمبورج الكبرى
جمهورية سنغافورة
حكومة بربادوس
جمهورية قرغيزستان
جمهورية أوغندا
جمهورية السنغال
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جمهورية القمر المتحدة
جمهورية رومانيا
جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديموقراطية
حكومة برمودا

إمارة أندورا

جمهورية البانيا

جمهورية تشيلي

جمهورية اوروجواي الشرقية

حكومة منطقة هونغ كونغ الادارية

جمهورية مقدونيا

توقيع على اتفاقيات ثنائية حول تبادل المعلومات للأغراض الضريبية مع الدول الاسكندنافية التالية:

مملكة السويد

مملكة النرويج

مملكة الدنمارك

جمهورية فنلندا

جمهورية ايسلندا

حكومة جرين لاند

مبادرة: تعزيز مكانة دولة الإمارات في مجال الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية

جاءت هذه المبادرة استجابة للإجراءات والعقوبات التي اتخذتها مجموعة الـ 20 ضد الدول غير الملتزمة بالمعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات. وتهدف هذه المبادرة ضمان تطبيق دولة الإمارات للاتفاقيات الضريبية بشكل صحيح في مجال أعمال ونشاطات دافعي الضرائب المنفذة عبر الحدود، وتوفير إطار قانوني للسلطات الضريبية في الدولة للتعاون العابر للحدود بدون انتهاك سيادة الدول الأخرى أو حقوق دافعي الضرائب.

أهم الإنجازات:

- المشاركة في 6 نشاطات عالمية متخصصة في مجال الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية
- المشاركة في 6 نشاطات مختصة بتقديم المنح والمساعدات الخارجية
- التعامل مع الملاحظات الواردة من المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، وفقا لتقييم المرحلتين الأولى والثانية وبنسبة 100%
- عقد لقاءين اللقاءات التي تعقد مع الجهات المختصة على مستوى الدولية لاستيفاء متطلبات المرحلة الأولى والثانية من تقييم المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية
- الرد على طلبات الدول بشأن تبادل المعلومات لأغراض الضريبية بنسبة 100%

مبادرة: تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي

هدفت هذه المبادرة إلى مواصلة تعزيز دور دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية تجاه تعميق روابط التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتعظيم مستويات استفادة المواطنين العاديين والاعتباريين من الفوائد التي ستعود عليهم عند تحقيق المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

أهم الإنجازات:

- نمو مساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية من 13% إلى 15%
- تقديم دولة الامارات ممثلة بوزارة المالية مجموعة من المقترحات لأمانة المجلس حول متطلبات وشروط الاتحاد الاقتصادي لمجلس التعاون، وإصدار القانون الموحد للضريبة الانتقائية على شكل قانون إطاري أو اتفاقية على غرار الاتفاقية التي تربط دول المجلس في شأن ضريبة القيمة المضافة
- ارتفاع نسبة تطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجال المالي ولاقتصادي من 78% إلى 90%
- إعداد وتنفيذ 4 دراسات اقتصادية حول مواضيع التكامل المالي الاقتصادي الخليجي، والتي أفضت إلى تقديم عدد من التوصيات
- عقد اللقاءات التعريفية وورش العمل حول التكامل المالي والاقتصادي، والتي استهدفت شرائح مختلفة من الدبلوماسيين وموظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر، والجهات الحكومية والقطاع الخاص
- إتاحة المجال أمام الشركاء الاستراتيجيين لوزارة المالية للمساهمة في رسم خطتها المستقبلية والتعرف على ملاحظاتهم وآرائهم وافكارهم لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي
- إصدار التقرير الإحصائي السنوي لمجالات السوق الخليجية المشتركة الصادر عن وزارة المالية 2015.

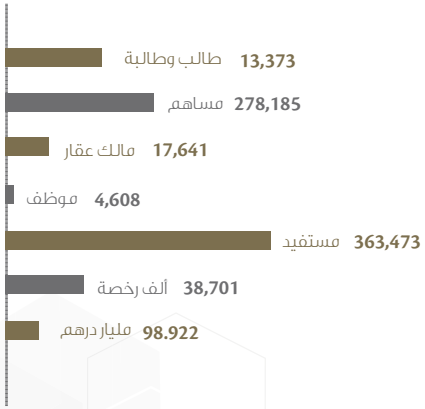

مبادرة: تعزيز دور الدولة في المجال المالي من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقد الفعاليات المتنوعة

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز وتمتين شبكة علاقات دولة الامارات بمختلف دول العالم والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وتوسيع شبكة اتفاقيات دولة الإمارات بشأن منع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار على مستوى العالم.

أهم الإنجازات:

يظهر الرسم البياني التالي أعداد شهادات الموطن الضريبي وشهادات القيمة المضافة الصادرة من وزارة المالية وإجمالي الإيرادات المحققة خلال الفترة من 2013 إلى 2015:

السنة	شهادة موطن ضريبي	شهادة القيمة المضافة	إجمالي الإيرادات المحققة
2015	3,161	87	5,499,500
2014	2,752	88	6,303,000
2013	2,382	72	4,792,000

الدكتور

حافظ غانم

نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حرص البنك الدولي وبالتعاون مع وزارة المالية على تأسيس علاقات متينة تربطه بدولة الإمارات على مختلف المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية.

وتجلت علاقة التعاون بيننا خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات؛ حيث عملنا على تقديم مناقشات ومداولات متخصصة حول الحوكمة الشاملة، في حين سنواصل العمل مستقبلاً على توحيد جهودنا الهادفة إلى إثراء الدورات القادمة من هذه القمة، وسنلتزم بالتعاون على أداء الدور المنوط بهاتين المؤسستين في سبيل تطوير آليات تمويل مبتكرة للمساهمة في إعادة إعمار الدول العربية.

ومن جانبنا، فقد حرصنا في البنك الدولي على دعم الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة المالية في مجال إنجاح وتطوير مشروع جمع وتوحيد البيانات المالية للحكومات المحلية والاتحادية لدولة الإمارات إلكترونياً، وذلك من خلال التزامنا بتنفيذ مراجعات مشتركة على الإنفاق العام المستند إلى الأدلة في قطاعات كالصحة، التعليم والبنية التحتية.

ويمكن النظر إلى هذا المشروع المشترك كمثال بارز على التعاون بين البنك الدولي ووزارة المالية، نظراً لما تطلبه من تفاعل مع العديد من الوزارات والجهات الحكومية في سبيل رفع مستويات المعرفة بسبل تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وزيادة الفعالية في تقديم الخدمات. وكنتيجة للجهود المبذولة من قبل الطرفين في هذا الشأن التحليلي، فقد شهدنا تنفيذ مجموعة من المبادرات الحكومية والعمليات التصحيحية إلى جانب إدخال تحسينات جديدة في ممارسات إدارة الميزانية. كما حظيت علاقة التعاون التي تربطنا بوزارة المالية بالتشجيع والدعم الكبيرين من مختلف أصحاب المصلحة بدولة الإمارات لما نقدمه من توصيات وما نبذله من جهود تحسينية؛ خاصة من المجلس الوطني الاتحادي.

وفي البنك الدولي؛ نؤكد التزامنا بدعم مساعي وزارة المالية الرامية إلى تنسيق صياغة السياسة المالية وتنفيذها على مستوى دولة الإمارات. وبالإشارة إلى القرار الذي اتخذته دولة الإمارات مؤخراً حول رفع الدعم الحكومي عن الوقود، فإنه تحضرني الإشارة أيضا إلى استعدادنا التام لمساندة الجهود التي ترتكز على اعتماد المزيد من الإصلاحات أو التخلص من التزامات إضافية تتكبدها الحكومة بشأن دعم الأسعار.

وفي الوقت الذي أكدت فيه دولة الإمارات سعيها لتقليص مستويات الاعتماد على العوائد المالية للتجارة النفطية، أود التأكيد على ما يمتلكه البنك الدولي من خبرات واسعة وراسخة في مجال دعم عمليات التحول الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات ذات العلاقة بسوق العمل لاستقطاب الكوادر البشرية الماهرة والحفاظ عليها. وسنكون سعداء للغاية في دعم جهود دولة الإمارات في تحقيق النمو المستدام وتحقيق الازدهار المشترك.

الفصل الثالث: الريادة والتنافسية

الفصل الثالث: الريادة والتنافسية

نتائج تقارير التنافسية في المجال المالي:

تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2015:

لعبت السياسة المالية الحكومية لدولة الإمارات التي تديرها وزارة المالية في حصد الدولة للمركز الأول إقليمياً وللعام الثالث على التوالي، في التنافسية العالمية، طبقاً لما جاء في أحدث إصدار لتقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2015. وجاءت دولة الإمارات في التصنيف العام الحالي في المراكز الثلاثة الأولى عالمياً، في كثير من المؤشرات الفرعية المدرجة تحت محور الكفاءة الحكومية:

- 1 — المركز الأول عالمياً في مؤشر "السياسات المالية العامة"
- 1 — المركز الأول عالمياً في مؤشر "معدل ضريبة الاستهلاك"
- 1 — المركز الأول عالمياً في مؤشر "التهرب من دفع الضرائب"

تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016:

ساهمت وزارة المالية من خلال الإجراءات والسياسات المالية المتبعة، والتزامها في تمويل مشاريع البنية التحتية في تعزيز مكانة دولة الإمارات في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2016 الصادر عن البنك الدولي في عام 2015، حيث حافظت الدولة وللعام الثالث على التوالي على المرتبة الأولى عربياً متخطية بذلك كافة دول المنطقة المدرجة في التقرير. وجاءت الدولة ضمن أول خمس دول عالمياً في ثلاثة محاور أساسية، شملت:

- 1 — المرتبة الأولى عالمياً في محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال
- 2 — المرتبة الثانية عالمياً في محور استخراج تراخيص البناء
- 4 — المرتبة الرابعة عالمياً في محور توصيل الكهرباء

تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) عام 2015 2016:

حلت دولة الإمارات ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشراً عالمياً للتنافسية، وفقاً لتقرير التنافسية العالمية للعام 2015-2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وصنفت دولة الإمارات في المرتبة السابعة عشرة عالمياً في الترتيب العام، لتحافظ بذلك على مكانتها ضمن نادي أفضل 20 اقتصاداً عالمياً في القدرات التنافسية، كما حافظت الدولة على مكانتها ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصادات المبنية على الابتكار في العالم.

وسجلت الدولة تحسناً كبيراً في العديد من المؤشرات في تقرير هذا العام، ومن أفضل التحسينات التي تم رصدها للعام 2015-2015:

جاءت الإمارات من العشرة الأوائل عالمياً في 12 من أصل 21 مؤشرا متعلق بالأداء الحكومي

حافظت الدولة على المرتبة الثانية عالمياً في قلة التبذير في الإنفاق الحكومي

حافظت الدولة على المرتبة الثانية عالمياً في حجم مشتريات الحكومة من التقنيات المتقدمة

تقدمت الدولة من المرتبة الخامسة إلى الرابعة عالمياً في مؤشر توازن ميزانية الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي

تقدمت الدولة من المركز التاسع إلى المركز الثامن عالمياً في مؤشر تنافس السوق المحلية

تقدمت الإمارات تسع مراتب في مؤشر حجم السوق الأجنبي

تقدمت بخمس مراتب في مؤشر تصنيف الدولة الائتماني

شهادات وجوائز

تأكيداً على التزامها باعتماد أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً في تنفيذ المهام والمبادرات الخاصة بها، تحرص وزارة المالية على اثبات ذلك من خلال المشاركة في الجوائز المحلية والدولية ذات العلاقة بطبيعة عملها، حيث تقوم الوزارة وعبر مبادرة «التميّز نحو الاستدامة والريادة» التي تقودها إدارة التميز المؤسسي بتلبية متطلبات الترشح للجوائز.

شهادات وجوائز

"جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي"

تتبنى وزارة المالية التميز والابتكار كأساس راسخ في تنفيذ مختلف عملياتها، وحرصت بتوجيهات من سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية على تأسيس "جائزة وزير المالية للتميز المؤسسي"، التي تهدف إلى تكريم الإدارات وفرق العمل والموظفين المميزين. وفي احتفالية خاصة، كرم سموه الفائزين في هذه الجائزة، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

الفئة الرئيسية:

فئة الإدارة الاتحادية المتميزة: إدارة الموارد البشرية

الفئات الفرعية:

- فئة الإدارة المتميزة في مجال القيادة المؤسسية: إدارة تقنية المعلومات
- فئة الإدارة المتميزة في مجال التخطيط الاستراتيجي: إدارة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء
- فئة الإدارة المتميزة في مجال تقديم الخدمات: إدارة تنمية الإيرادات
- فئة الإدارة المتميزة في مجال الموارد البشرية: إدارة الميزانية
- فئة الإدارة المتميزة في مجال المشاركة المجتمعية: إدارة السياسات والمعايير المحاسبية

التميّز الوظيفي (نجوم التميّز):

- المجال الإشرافي: علي حمدان
- المجال التخصصي: سارة الحبشي
- المجال الإداري: مريم أحمد محمد
- مجال خدمة المتعاملين: أحمد حجازي
- الموظف الجديد: شما يوسف
- الجندي المجهول: أحمد محمد أبو الحمد
- السائق المثالي: عبدالباري كونا

فئة فرق العمل:

- فريق تطوير الخدمات المتميّز: فريق تطبيق وتطوير النظام المالي الاتحادي
- الفريق المشترك المتميّز: فريق تطبيق نظام الرواتب الاتحادي

فئة الإبداع والابتكار المؤسسي:

- الفكرة المبدعة: بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة
- القائد المبدع: فيصل المنصوري
- الموظف المبدع: مريم الشامسي

الفئة الرئيسية

الفائزون بالفئات الفرعية للجائزة

الفائزون بفئة الإدارة الاتحادية المتميزة إدارة الموارد البشرية

الفائزون بفئة الإدارة المتميزة في مجال الموارد البشرية إدارة الميزانية

الفائزون بفئة الإدارة المتميزة في مجال تقديم الخدمات إدارة تنمية الإيرادات

الفائزون بفئة التميز الوظيفي - نجوم التميز

شهادات وجوائز

انطلاقاً من الجهود التي تبذلها وزارة المالية لإبراز دورها على المستويين العربي والعالمي، تحرص وزارة المالية على المشاركة في الجوائز ذات العلاقة بطبيعة عملها لمقارنة أدائها مع جهات عالمية متميّزة للتطوير والتحسين المستمر على كافة المستويات، وفقاً لخطة عمل معتمدة تشتمل على الجوائز المحلية والدولية ذات العلاقة.

وحازت الوزارة خلال عام 2015، على الجوائز التالية:

جائزة دبي التقديرية للتنمية البشرية

جائزة دبي التقديرية للتنمية البشرية
DUBAI HUMAN DEVELOPMENT APPRECIATION AWARD
Winner of 2014 cycle
الفائز لدورة عام ٢٠١٤
This Certificate is awarded to
تقرر منح هذه الشهادة إلى
Ministry of Finance
وزارة المالية
Government Sector
القطاع الحكومي
For applying and meeting the criteria prescribed in the Dubai Human Development Award model of excellence and also for adopting a culture of continuous improvement in your organisation.
لتطبيق المعايير المنصوص عليها في نموذج التميز الفائز لجائزة دبي للتنمية البشرية، واعتماد ثقافة التطوير المستمر داخل المنشأة
TRUE COPY
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي
H.H.Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum
Vice President and Prime Minister of U.A.E. and Ruler of Dubai

جائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية فئة أفضل الممارسات في التحفيز / الإدارة المحفزة

جائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية فئة القائد المتميّز في الموارد البشرية

جائزة أفضل موقع الكتروني استراتيجي عن فئة الوزارات ممثلة دولة الامارات العربية المتحدة في العالم العربي

شهادة المواصفة القياسية لنظام ادارة استمرارية الأعمال ISO 22301

استناداً إلى خطتها في تطبيق المعايير المعتمدة دولياً على كافة الإجراءات والأنظمة، أضافت وزارة المالية شهادة المواصفة الخاصة بنظام إدارة استمرارية الأعمال ISO 22301 إلى قائمة شهادات المواصفات القياسية الدولية التي حصلت عليها، والتي تهدف إلى ضمان استمرارية القيام بمهامها وتقديم خدماتها الرئيسية في حال حدوث أي طارئ قد يؤدي إلى إرباك وتوقف العمل.

bsi.

By Royal Charter

Certificate of Registration

BUSINESS CONTINUITY MANAGEMENT SYSTEM - ISO 22301:2012

This is to certify that:

Ministry of Finance
Al Falah Street
M.O.F. Building
P.O Box 433
Abu Dhabi
United Arab Emirates

Holds Certificate No: **BCMS 621617**

and operates a Business Continuity Management System which complies with the requirements of ISO 22301:2012 for the following scope:

The Business Continuity Management System covers critical services across UAE Ministry of Finance, including Human Resource Management System (HRMS), Financial Management Information System (FMIS), e- mail and website in the Emirates of Abu Dhabi and Dubai, UAE.

For and on behalf of BSI:

Pietro Foschi - Strategic Delivery Director

Originally registered: 02/02/2015 Latest Issue: 02/02/2015 Expiry Date: 01/02/2018

Page: 1 of 2

...making excellence a habit.

النشرات الإلكترونية والاصدارات

التقرير الاحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة (العدد السادس)

النشرة الإخبارية لبرنامج التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي (العدد الأول)

دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية (الإصدار السابع)

النشرة الالكترونية لوزارة المالية – مؤشر المالية – العدد 18

معالي الدكتور

عبدالرحمن الحميدي

المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي

يدرك المتتبع للقضايا والسياسات الاقتصادية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مدى الحراك الذي تقوم به وزارة المالية في أخذ زمام المبادرة بتطوير السياسات المالية التي تخدم أغراض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. فإلى جانب المبادرة في تطبيق الميزانية الصفرية، وجهود مراجعة سياسات الإنفاق العام وإصلاح دعم الطاقة، وتنسيق السياسات المالية على مستوى الدولة، كان هناك جهود عديدة لتطوير الخدمات المختلفة للوزارة، مثل الدرهم الإلكتروني، بما يرتقي بها كمثال يحتذى به في المنطقة العربية في هذا الشأن.

لا يقتصر هذا الحراك على الشؤون المحلية، فالوزارة نشطة على صعيد التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي. فقد كانت شريكاً فاعلاً في العديد من الأنشطة التي قام بها صندوق النقد العربي بصفته الأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب، سواءً على صعيد الاجتماعات الرسمية أو بالنسبة للمؤتمرات والملتقيات عالية المستوى، ساهمت فيها الوزارة بطرح القضايا ذات الأولوية لدولنا العربية، ووفرت فيها كل الدعم الذي ساعد بدون شك في إنجاح هذه الأنشطة وتحقيقها للأغراض المأمولة منها. نحن في الصندوق، ممتنّون للتعاون والتنسيق القائم مع الوزارة، متطلعون لتواصله وتعزيزه.

الفصل الرابع: الفعاليات والمسؤولية المجتمعية

الفصل الرابع: الفعاليات والمسؤولية المجتمعية

المسؤولية المجتمعية

وزارة المالية تنظم زيارة مركز دبي التوحد

موظفو وزارة المالية في زيارة لدار رعاية المسنين في عجمان

وزارة المالية تنظيم محاضرة المحفظة الشخصية في الاتحاد النسائي العام 2015

وزارة المالية تشارك في فعاليات يوم العمال

وزارة المالية تشارك في فعاليات حملة تراحموا

وزارة المالية تنظم فعالية للتبرع بالدم لموظفيها

موظفو وزارة المالية يشاركون في يوم زايد للعمل الإنساني

وزارة المالية تشارك في فعاليات أسبوع التشجير

الفعاليات والأنشطة الداخلية

وزارة المالية تنظم رحلة لموظفيها إلى القرية التراثية في أبوظبي

وزارة المالية تشارك في احتفالات اليوم الوطني 44

وزارة المالية تشارك
في احتفالات الدولة
بمناسبة يوم العلم

وزارة المالية تشارك في احتفالات يوم التراث العالمي

المالية في صور

المالية في صور